



مجلة العلوم القانونية - كلية القانون - جامعة المرقب (الخمس-ليبيا)  
المجلد الثاني عشر - العدد الأول - (يونيو 2024م)



الآليات الوطنية والدولية لمكافحة ظاهرة الفساد

## NATIONAL AND INTERNATIONAL MECHANISMS TO COMBAT THE PHENOMENON OF CORRUPTION

أ. محمد عثمان صولة

Mohammed Othman Sola

أستاذ محاضر بقسم القانون العام - كلية القانون

جامعة المرقب (الخمس-ليبيا)

Email: mosola@elmergib.edu.ly

تاريخ النشر 01 يونيو 2024م

تاريخ القبول 30 مايو 2024م

تاريخ التقديم 27 فبراير 2024م

### الملخص

في هذا البحث الموسوم بـ(الآليات الوطنية والدولية لمكافحة ظاهرة الفساد) تم التطرق لظاهرة الفساد وسبل مكافحته على المستويين الوطني، والدولي؛ وفق نسق ومنهجية علمية تتمحور في تقسيم هذا البحث إلى مبحثين: يسبقهما مطلب تمهيدي، تم تخصيصه للتأصيل النظري لظاهرة الفساد، حيث تم التطرق فيه لتعريف ظاهرة الفساد، وصورها وأنواعها في فرع أول، وأسبابها في فرع ثانٍ، بعد هذا التمهيدي، تم تخصيص المبحثين الأول، والثاني للجانب التطبيقي، والذي يتناول الآليات الوطنية، والدولية لمكافحة ظاهرة الفساد، وهذا الجانب على قدر كبير من الأهمية؛ حيث تم تقسيم المبحث الأول، الذي تم تخصيصه للآليات الوطنية ودورها في مكافحة الفساد، وهو يلامس عصب وقلب الحالة الليبية، وعلى هذا النسق تم تقسيم المبحث الأول إلى مطلبين: الأول تمت الإشارة فيه إلى الأجهزة الرقابية الليبية المعنية بمكافحة ظاهرة الفساد في مجالات محددة، ومن أهمها: ديوان المحاسبة، وهيأة الرقابة الإدارية، ووحدة المعلومات، واللجنة الوطنية في المصرف المركزي، في حين تم تخصيص المطلب الثاني: للحديث عن دور الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد في ليبيا وجهودها في هذا الإطار؛ بحسبانها هي الجهة المختصة والخاصة بمكافحة الفساد على الرغم من حداثة نشأتها، أما المبحث الثاني: والمعنون بالآليات الدولية لمكافحة الفساد؛ فقد تم تقسيمه إلى مطلبين: في الأول تم التطرق لمنظمة الشفافية الدولية؛ باعتبارها من أهم الآليات الفاعلة على

المسرح الدولي في مكافحة ظاهرة الفساد، في حين تم تخصيص المطلب الثاني للاتفاقية الدولية لمكافحة الفساد؛ باعتبارها تمثل نقلة نوعية لمكافحة ظاهرة الفساد بما تحتويها من أحكام، لنصل في نهاية المطاف إلى خاتمة البحث التي احتوت على جملة من النتائج، وعدد من التوصيات عليها تسهم بصورة، أو بأخرى في مكافحة هذه الظاهرة المستفحلة.

**الكلمات المفتاحية:** ظاهرة الفساد- الآليات الوطنية- الآليات الدولية- مكافحة الفساد- الأجهزة الرقابية

### **Abstract:**

In this research entitled (National and International Mechanisms to Combat the Phenomenon of Corruption), the phenomenon of corruption and ways to combat it at the national and international levels were discussed. According to a scientific format and methodology centered on dividing this research into two sections: preceded by an introductory section, which was devoted to the theoretical rooting of the phenomenon of corruption, in which the definition of the phenomenon of corruption, its forms and types were addressed in a first section, and its causes in a second section. After this introduction, the first two sections were allocated. The second is for the applied aspect, which deals with national and international mechanisms to combat the phenomenon of corruption. This aspect is of great importance; The first section was divided, which was devoted to the national mechanisms and their role in combating corruption, and it touches the nerve and heart of the Libyan situation. In this way, the first section was divided into two topics: the first referred to the Libyan regulatory bodies concerned with combating the phenomenon of corruption in specific areas, and The most important of them are: the Audit Bureau , the Administrative Control Authority and the Information Unit, the National Committee at the Central Bank ,while the second requirement was allocated: to talk about the role of the National Anti-Corruption Authority in Libya and its efforts in this framework; Considering that it is the competent and special authority to combat corruption, despite its recent inception, As for the second section: entitled international mechanisms to combat corruption; It was divided into two demands: in the first, Transparency International was addressed; As one of the most important effective mechanisms on the international stage in combating the phenomenon of corruption, while the second demand was allocated to the International Convention against Corruption; As it represents a qualitative leap in combating the phenomenon of corruption with the provisions it contains, let us ultimately reach the conclusion of the research, which contained a number of results, and was appended with a number of recommendations that may contribute in one way or another to combating this rampant phenomenon.

**Key words:** The phenomenon of corruption- International mechanisms- National mechanisms- Anti-corruption- Regulatory bodies.

## مقدمة:

بسم الله وكفى والصلاة والسلام على نبيه الذي اصطفى؛ ثم أما بعد: فلا شك أن الفساد ينخر جسد الدولة الليبية بحيث أصبح ظاهرة متفاقمة، ومستفحلة بشكل غير مسبوق؛ ما يستدعي التصدي لها بشتى السبل والوسائل الممكنة؛ بيد أن ظاهرة الفساد لم تعد محصورة على المستوى الوطني، أو الإقليمي؛ بل أضحت ظاهرة دولية عابرة للحدود؛ بسبب التطور التقني، والتكنولوجي، وأصبح العالم جراً ذلك كما يُوصف قرية واحدة؛ ولهذا أمسى موضوع مكافحة الفساد من المواضيع المهمة الذي توليه كل الدول، أو جلّها أهمية خاصة؛ بسبب انعكاساته، وارتداداته السيئة على التنمية، ومدى تخلف وتقدم الدول؛ ومن هنا تكاثفت جهود الدول فرادى على المستوى الوطني، وبشكل جماعي على المستوى الدولي في إنشاء الآليات الوطنية، والدولية للحد من ظاهرة الفساد، وآثارها السيئة على المستويين الوطني، والدولي.

أولاً- أهمية البحث:

إن مكافحة الفساد والحد منه له أهمية كبيرة في تطور المجتمعات وتقدمها؛ الأمر الذي يستدعي سبر أغوار هذا الموضوع بالبحث والتنقيب، إن طرق باب هذا الموضوع يتجاوز مجرد الفضول الفكري والتأطير النظري؛ ليلامس الأهمية العملية له من خلال بحث سبل مكافحته على أرض الواقع من خلال الآليات المعتمدة، وطنياً، ودولياً، والجهود المبذولة في هذا السياق؛ وبالنظر للحالة الليبية ومدى تفاقم وتصاعد مظاهر الفساد فيها، تزداد أهمية دراسة هذا الموضوع لاسيما في هذه الظرفية التاريخية، التي تمر بها ليبيا من حالة التشظي والانقسام السياسي، الذي ألقى بظلاله القاتمة على حالة الانقسام المؤسسي، والتي طالت المؤسسات الرقابية المعنية بمكافحة الفساد.

ثانياً- إشكالية البحث:

إن الحديث عن ظاهرة الفساد وسبل مكافحتها، يثير إشكالية غاية في الأهمية تتعلق بالدور الذي تضطلع به الهيئات، والمؤسسات الرقابية الوطنية المعنية بمكافحة الفساد وبالآليات الدستورية، والقانونية وسبل معالجتها لهذا الموضوع، وكذا الآليات الدولية المعنية بمكافحة الفساد، ومن هذه الإشكالية تنفرع عديد الأسئلة المهمة، والتي من أبرزها: هل تعدد الأجهزة الرقابية المعنية بمكافحة الفساد في ليبيا يصب في هذا السياق، أم من الأفضل الاكتفاء بجهاز واحد تُوكل له مهمة مكافحة الفساد؟ وفي حالة الإبقاء على هذا التعدد في الأجهزة الرقابية، كيف يمكن حل إشكالية تداخل الاختصاصات بينها؟ وعلى نفس النسق

نتساءل عن الآليات الدولية وسبل معالجتها لظاهرة الفساد، وهل أُبرمت اتفاقية دولية معنية بهذه الظاهرة؟ وما مدى استجابة الدول لهذه الاتفاقية من حيث الالتزامات التي تفرضها؟ وهل هناك منظمات دولية حكومية، وغير حكومية معنية بمكافحة الفساد، وتنبية الدول على مدى خطورته وآثاره السيئة على الصعيدين الوطني، والدولي؟

### ثالثاً- الدراسات السابقة:

1- أ. حاحة عبد العالي، الآليات القانونية لمكافحة الفساد الإداري في الجزائر، أطروحة دكتوراه، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2012-2013م، في هذه الأطروحة تم تناول وتشخيص الفساد الإداري باعتباره أخطر أنواع الفساد، كما تم التطرق والكشف عن الاستراتيجيات التي تبناها المشرع الجزائري لمواجهة ظاهرة الفساد، وكذا قانون الإجراءات الجنائية، كما تم التطرق للأجهزة الرقابية المعنية بمكافحة هذه الظاهرة.

2- عادل الكاسح إنبية، مكافحة الفساد الإداري والمالي الواقع والتحديات مع الإشارة لبعض الدول، بحث مقدم للمؤتمر العلمي الدولي الذي نظّمته كلية الاقتصاد والتجارة بجامعة المرقب، ديسمبر 2017م، تناول الباحث من خلال هذه الدراسة الفساد من حيث مدلوله، وأسبابه، وأشكاله، وطرق مكافحته، وتم دراسة الحالة الليبية من حيث تأثيرات الفساد فيها خلال المدة الممتدة بين 2011-2016م، ووصل الباحث لخلاصة مفادها بأن ظاهرة الفساد متفشية في كل دواليب وقطاعات الدولة، وقدمت مؤشرات لتزايد ظاهرة الفساد، وعزا الباحث ذلك لحالة الانفلات الأمني، وعدم الاستقرار السياسي، والصراع المسلح، وأشار الباحث إلى طرق واستراتيجيات مكافحة الفساد؛ حيث أشار لتجارب بعض الدول الناجحة في مكافحة الفساد، وتوصل إلى أن لكل دولة خصوصيتها وطابعها الخاص في مكافحة الفساد، كما توصل إلى أن كل الأجهزة الحكومية المنوط بها مكافحة الفساد في ليبيا قد فشلت في مكافحته، أو الحد منه؛ بسبب اعتبارات سياسية، واقتصادية، واجتماعية وثقافية، ولعدم وجود استراتيجية وطنية في ليبيا لمكافحة الفساد والحد من آثاره.

3- د. شريهان ممدوح حسن أحمد، جهود مكافحة الفساد الإداري والمالي في المملكة العربية السعودية (دراسة مقارنة)، المجلة القانونية (مجلة قانونية متخصصة) جامعة القاهرة-كلية الحقوق، المجلد4، العدد4، 2018م، وخلصت الباحثة من خلال هذه الدراسة إلى أن الفساد الإداري ينتج عن سوء استغلال السلطة العامة بهدف الحصول على مكاسب شخصية، وأكدت على أن من آثار الفساد ضعف



الاستثمار وهروب رؤوس الأموال خارج البلد، وأكدت أن الفساد لا يمكن مكافحته عبر النصوص القانونية فقط؛ بل من خلال بث القيم، والأخلاق في التعاملات.

4- أ.د. سوزي عدلي ناشد، دور منظمة الشفافية الدولية في مكافحة الفساد آثاره الاقتصادية (دراسة تطبيقية على مصر)، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، المجلد 30، العدد 2، جامعة بني سويف - كلية الحقوق، 2018م، بينت الباحثة من خلال هذه الدراسة دور منظمة الشفافية الدولية في محاربة الفساد ومكافحته؛ ولهذا بينت الباحثة ماهية منظمة الشفافية، وآليات عملها لاسيما في تقدير حجم الفساد ومؤثراته المعتمدة على المستوى الدولي؛ كما تطرقت للآثار الاقتصادية الناجمة عن الفساد في الدول النامية، وقدمت الباحثة مصر نموذجاً تطبيقياً لواقع الفساد، وسبل محاربته.

5- محفوظ علي عمران تواتي، نطاق اختصاص هيئة الرقابة الإدارية بمكافحة الفساد في ليبيا، المؤتمر العلمي الأول: مكافحة الفساد في ليبيا من المنظور التشريعي، الجامعة الاسمرية الإسلامية-كلية الشريعة والقانون، 18-19 سبتمبر 2021م، خلص الباحث في بحثه إلى أن هيئة الرقابة الإدارية مستقلة في ممارسة أعمالها دون الاخلال بالاختصاصات للجهات الخاضعة لرقابتها، وأن الرقابة التي تمارسها هي رقابة مشروعية وليست رقابة ملاءمة، وللتأكد من تطبيق القوانين من قبل الجهات الخاضعة لرقابتها؛ فلها الاختصاص بالتحري، والتفتيش وفق وسائل محددة قانوناً؛ بحيث لا تتم مصادرة حقوق الموظفين، والجهات الخاضعة لرقابتها، وهذا الاختصاص يندرج تحت الاختصاصات الاستثنائية لهيئة الرقابة الإدارية، كما أن لها الاختصاص بالتحقيق والتأديب الإداري في المخالفات التي تكشفها تحرياتها وتحريات الجهات الرقابية الأخرى، وهو أيضاً من الاختصاصات الاستثنائية الممنوحة لها، ومن النتائج المهمة التي توصل إليها الباحث أن هيئة الرقابة هي المختصة بالتحقيق، ومباشرة الدعوى الجنائية، كما أن لهيئة الرقابة الإدارية ممارسة اختصاصات النيابة العامة فيما يتعلق بالتحقيق، أو الطعن في الأحكام الجنائية، التي تباشرها بما في ذلك الطعن في الأوامر، وبالاستئناف، وبالنقض.

#### رابعاً- منهج البحث:

سيتم الاعتماد في هذا البحث-بإذن الله-على مزيج من المناهج العلمية لعل أبرزها المنهج الوصفي، والتحليلي؛ علاوة على المنهج النقدي في بعض المواضيع.

#### خامساً- خطة البحث:

قسم هذا البحث وفق خطة منهجية، ستوضح معالمها وفقاً لما هو آت:

مطلب تمهيدي: التعريف بالفساد، وأنواعه، وأسبابه.

المبحث الأول: الآليات الوطنية لمكافحة الفساد.

المبحث الثاني: الآليات الدولية لمكافحة الفساد.

## المطلب التمهيدي

### التعريف بالفساد وأنواعه وأسبابه

يقتضي التعريف بالفساد بيانه لغةً، واصطلاحاً؛ ثم التعرّيج على أهم أنواعه، وأشكاله (الفرع الأول) ولكي تكتمل حلقات التعريف بالفساد؛ سيتم تناول أهم الأسباب المؤدية لحدوث هذه الظاهرة (الفرع الثاني).

### الفرع الأول

#### تعريف الفساد وأنواعه

أولاً- الفساد لغةً: الفساد ضد صلح وهو من مصدر فسد يفسد فساداً، والفساد أخذ المال ظلماً، والمفسدة: ضد المصلحة، وفسده تفسيداً: أفسده، وتفاسدوا: قطعوا الأرحام<sup>(1)</sup>، وهو إلحاق الضرر قال الله تعالى في محكم تنزيله: (ويسعون في الأرض فساداً)، وقال عز من قائل: (ظهر الفساد في البر والبحر بما كسبت أيادي الناس)، والعثو: هو كثرة الفساد<sup>(2)</sup>، وفسد الشيء، يفسد (بضم السين) فساداً فهو فاسد، وفسد (بضم السين أيضاً) هو فسيد، وأفسده ففسد<sup>(3)</sup>.

ثانياً- الفساد اصطلاحاً: يمكن القول إن إعطاء تعريف جامع مانع لمفهوم الفساد هي غاية بعيدة المنال، وهذا العامل تشترك فيه جل، أو اغلب العلوم الإنسانية، والاجتماعية، إلا أن ما يزيد الأمر تعقيداً، وخصوصية في تعريف مفهوم الفساد ديناميكيته المتغيرة وتطوره، وتعدد أنماطه، وأشكاله، إلا أن هذا العائق لم يمنع من وجود اجتهادات من أجل إيجاد مقاربة؛ لبيان مفهوم الفساد، وفي هذا الإطار يمكن ايراد بعض هذه الاجتهادات، مع استعراض اجتهاد الباحث ومدى قدرته على تطويع تعريف قابل وقادر على التعبير عن كنه ومفهوم الفساد.

من هذه الاجتهادات أن الفساد: يمثل خلافاً في إدارة الدولة لما يمثلته من خرق ومخالفة للأسس السياسية، والإدارية، والأخلاقية التي يجب أن تدار وفقاً لها الدول؛ فالفساد يعني الخروج عن المنطق والقانون؛ بل

(1) الطاهر أحمد الزاوي، مختار القاموس، الدار العربية للكتاب، 1392هـ-1983م، ص477.

(2) أبو هلال العسكري، الفروق في اللغة، تحقيق لجنة إحياء التراث العربي في دار الآفاق الجديدة، منشورات دار الآفاق الجديدة بيروت-لبنان، ط4، 1980م، ص224.

(3) زين العابدين محمد بن أبي بكر الرازي، مختار الصحاح، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1994م، ص503.

وعن الدين والأخلاق الحسنة<sup>(1)</sup>، وهناك من عرف الفساد: بأنه استغلال، أو سوء استعمال الوظيفة العامة من أجل المصلحة الخاصة<sup>(2)</sup>، ومن التعريفات التي أعطيت للفساد: أنه خرق القوانين، وانتهاك التشريعات ومخالفة معايير السلوك الأخلاقي من أجل تحقيق مكسب فردي، أو مصلحة شخصية بغض النظر عن الإضرار بالآخرين، أو ضياع حقوقهم<sup>(3)</sup>، وقد عرفت منظمة الشفافية الدولية الفساد: بأنه السلوك الذي يمارسه المسؤولون في القطاع العام، أو الحكومي سواء اكانوا سياسيين، أم موظفين مدنيين بهدف إثراء أنفسهم، أم أقاربهم بصورة غير قانونية ومن خلال إساءة استعمال السلطة الممنوحة لهم<sup>(4)</sup>، كما عرف البنك الدولي الفساد بأنه: استعمال الوظيفة العامة لتحقيق كسب شخصي، أو خاص وإن الفساد يحدث عندما يقوم موظف بقبول رشوة، أو ابتزاز لتسهيل عقد، أو إجراء طرح لمناقصة عامة كما يتم عندما يقوم وكلاء، أو وسطاء الشركات، أو أعمال خاصة بتقديم رشوى للاستفادة من سياسات، أو إجراءات عامة للتغلب على المنافسين وتحقيق أرباح خارج إطار القوانين المرعية<sup>(5)</sup>، وهناك من عرف الفساد بأنه اخراج الشيء الصالح عن غايته والاخلال بالتوازن باستخدام المنصب العام لغايات شخصية ويتضمن الرشوة، والابتزاز أو استغلال النفوذ والمحسوبية، والاحتيال، والاختلاس<sup>(6)</sup>، ومن أبسط التعريفات التي أعطيت للفساد أنه وضع المصلحة الخاصة فوق المصلحة العامة، بصورة غير مشروعة<sup>(7)</sup>، وفي سبيل محاولة إعطاء تعريف مقبول لمفهوم الفساد يقترح الباحث التعريف الآتي، والذي لا يدعي فيه بأنه تعريف جامع مانع لا يعتريه النقص؛ ولكن لعله يعبر عن حقيقة ومضمون الفساد: (بأنه غياب الوازع الديني،

(1) د. منصور ميلاد يونس، لا للفساد، دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع، ط1، 2015، ص 19.

(2) اتفاقية مكافحة الفساد، إصدارات الهيئة العامة لمكافحة الفساد دولة الكويت، بدون تاريخ، ص 17.

(3) شبكة المعلومات الدولية الانترنت [www.mosoah.com/references/dictionaries-and-encyclopedia](http://www.mosoah.com/references/dictionaries-and-encyclopedia) تاريخ الزيارة 2023/11/25م.

(4) موقع منظمة الشفافية الدولية على شبكة المعلومات الدولية الانترنت Transparency International Organization، تاريخ الزيارة 2023/11/30م.

(5) محمد حسن سعيد، وسائل القانون الدولي لمكافحة الفساد، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط -كلية الحقوق 2019م، ص 17.

(6) د. قاسم علوان سعيد، د. سهاد عادل أحمد، الفساد الإداري والمالي المفهوم -الأسباب-الآثار-وسائل مكافحة، مجلة الدراسات التاريخية والحضارية، المجلد6، العدد18، يناير 2014م، ص4.

(7) أ. د. رفيق يونس المصري، الفساد لماذا لا نحاربه؟، دار المكتبي للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق-سوريا، ط1، 2012م، ص16.

والأخلاقي، والقيمي من خلال إساءة استعمال واستغلال السلطة من أعلى هرم الوظيفة السياسية، والإدارية في الدولة إلى أدناها من أجل تحقيق منافع ومكاسب مادية للقابضين على زمام السلطة بطرق غير مشروعة ضارين بعرض الحائض مختلف التشريعات الدستورية، والعادية، واللوائح، والنظم القانونية في ظل غياب مؤسسات رقابية فعالة تكبح جماحهم).

**ثالثاً-أنواع الفساد:** الفساد أمسى ظاهرة اجتماعية، وسياسية، واقتصادية معقدة تؤثر على المجتمع فرادى وجماعات؛ فالفساد يقوّض مؤسسات الدولة، ويبطئ التنمية الاقتصادية بمختلف مستوياتها، ويسهم في عدم الاستقرار الحكومي؛ ولهذا اتخذ الفساد صوراً وأنماطاً متعددة منها: الفساد السياسي، والإداري، والاقتصادي، والمالي، والإعلامي، والأخلاقي، وفي تصور الباحث أن الفساد الأخلاقي أشد أنواع الفساد فتكاً، إذا استفحل في مجتمع من المجتمعات سيصاب بمقتل؛ فهو إلى جانب الفساد السياسي رأس كل فساد، ومن صور الفساد الأخلاقي الانحرافات الأخلاقية، والسلوكية وممارسة الوساطة، والمحسوبية بشكلها الاجتماعي دون النظر لاعتبارات الكفاءة والجدارة<sup>(1)</sup>، ويمكن تناول بعضاً منها تباعاً بشكل موجز؛ لأن المقام لا يتسع لذكرها جميعاً بشكل مفصل:

**1-الفساد السياسي:** والمقصود بالفساد السياسي هنا الاستبداد والتفرد في الحكم وإدارة الشأن العام، وما يترتب عليه من مصادرة للحقوق والحريات العامة، بحيث يتصرف الحاكم المستبد بأهوائه ونزواته، لا يحده شرع ولا قانون ولا دستور، فمتى طغى المسؤول حل الفساد، وهذا ما يجعل أن العلة الكبرى التي تصيب الحكومات بعد علة الطغيان هي علة الفساد؛ فالفساد لا يفيد في الغالب إلا من هم في موقع السلطة<sup>(2)</sup>؛ وبالتالي إذا ذكر الفساد سينقح في ذهن الفساد السياسي كأول وأعلى مراتب الفساد، وقد عبر عن ذلك المفكر عبدالرحمن الكواكبي حينما قال: ( الاستبداد -الفساد السياسي- هو نار غضب الله في الدنيا، والجحيم هي نار غضبه في الآخرة، وقد خلق الله النار أقوى المطهرات فيطهر بها في الدنيا دنس من خلقهم أحراراً وبسط لهم الأرض واسعة وبذل فيها رزقهم، فكفروا بنعمه ورضخوا للاستعباد والتنظالم)<sup>(3)</sup>. ومن المهم الإشارة إلى أن معظم الدراسات التي تناولت مفهوم الفساد السياسي ركزت على

(1) أ. عقيل بردي راضي القريشي، الفساد الإداري والمالي وأثره في اتخاذ القرار الاستراتيجي (دراسة تحليلية لآراء عينة من وزارة الداخلية العراقية)، رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد-جامعة كربلاء، 2020م، ص 34.

(2) أ.د. عبدالله محمد الجبوس، مكافحة الفساد من منظور إسلامي، قسم الدراسات والبحوث، الرياض-المملكة العربية السعودية، 2003م، ص 18.

(3) عبدالرحمن الكواكبي، طبائع الاستعباد ومصارع الاستعباد، دار الحياة للنشر والتوزيع، ط1، 2015م، ص 20.

المنصب العام وما يتبعه من مسؤوليات؛ حيث ربطت بين الالتزام بالقوانين من جهة والصدام بين المصلحتين الخاصة-غير المشروعة - والعامه من جهة أخرى.(1)

2- الفساد الإداري: يعد الفساد الإداري من أكثر أنواع الفساد ذبوعاً وانتشاراً في دول العالم الثالث، ويقصد به إساءة استعمال السلطة لتحقيق أغراض ومنافع ومكاسب خاصة، وخلق نوع من البيروقراطية وتعطيل مصالح الناس لأنفقه الأسباب؛ بل وفي أحيان كثيرة هي أسباب مختلفة وغير حقيقية، وغالباً ما يختلط الفساد الإداري ويرتبط بالفساد المالي؛ ولذلك تتداخل الأسباب والمسببات والمظاهر بين كلا النوعين(2)، ومن أهم أسباب الفساد الإداري الرغبة في الحصول على منافع شخصية غير مشروعة ومحاولة التهرب من الكلفة الواجبة(3) بمعنى التهرب من الواجبات الملقاة على عاتق العاملين في الجهاز الإداري في الدولة، ومن أهم مظاهره التغيب عن العمل، وما ينتج عنه من بطالة مقنعة، واستغلال النفوذ والمصالح الخاصة، التزوير، إفشاء الاسرار الوظيفية والجمع بين أكثر من وظيفة في نفس الوقت؛ وما يترتب على ذلك من تضييع مصالح الناس والحصول على منافع مالية بطريقة غير مستحقة؛ علاوة على استنزاف خزينة الدولة في صورة مرتبات وهمية.

3- الفساد المالي: ويتحقق هذا النوع من الفساد عند إدارة أموال الدولة إيراداً وانفاقاً وأثناء وضع وتنفيذ الموازنة العامة للدولة، وما يترتب على ذلك من عدم التقيد بضوابط الانفاق العام، والفساد المالي يتمحور حول سوء استخدام الأموال العامة من أجل تحقيق وجلب مصالح خاصة لشخص، أو شخص بعينها، ويتحقق ذلك بصور ومظاهر مختلفة منها: تبذير الأموال العامة وصرافها على مشاريع غير ضرورية كالمشاريع المظهرية، كذلك التهرب الضريبي، وغسل الأموال وتهريب القطع الأثرية واللوحات الفنية النادرة، وهذا الفساد يتشكل من رأس المال والسلطة؛ ولذلك أطلق عليه في الفقه الغربي(4) وصف "جرائم الصفوة" و "جرائم ذوي الياقات البيضاء"؛ وذلك نظراً لأنها تُرتكب من من أفراد لهم مكانة سياسية،

---

(1) الفساد السياسي إعادة النظر في المفهوم، سلسلة دراسات وأبحاث-مجموعة باحثين-، معهد مواطن للديمقراطية وحقوق الإنسان، -جامعة بيرزيت، 2021م، د. وسيم أبو فاشة، في البحث عن مفهوم الفساد السياسي-أشكلة السياسي-political problemmatization-، ص204.

(2) د. منصور ميلاد يونس، لا للفساد، مرجع سبقت الإشارة إليه، ص29.

(3) د. طه فارس، أسس مكافحة الفساد الإداري والمالي في ضوء السنة النبوية، [www.alukah.net](http://www.alukah.net) ، تاريخ الزيارة 2023/10/30م.

(4) د. شريهان ممدوح حسن أحمد، جهود مكافحة الفساد الإداري والمالي في المملكة العربية السعودية (دراسة مقارنة)، المجلة القانونية، ص8.

واقتصادية عليا في الدولة، ولعل من صور الفساد المالي المستحدثة في الدولة الليبية، والتي تشكل مثال حي وصارخ على حجم الفساد المالي الذي ينخر جسد الدولة الليبية يتمثل في فتح الاعتمادات المالية، والتي تمت بطرق ملتوية وغير شرعية، والتي استورد بها أصحابها أكياس الرمل والطوب بدلاً من السلع الغذائية الأساسية<sup>(4)</sup> التي تلامس حياة المواطن العادي.

**4- الفساد الإعلامي:** يتمثل هذا النوع من الفساد في غياب المصادقية وتأجيج الرأي العام الداخلي والدولي حيال قضايا يتبناها؛ بصرف النظر عن أخلاقيات المهنة ومعاييرها المرعية، ولا ريب أن الفساد الإعلامي يمثل اليوم محور الازمة الليبية بكل ابعادها وتفصيلها، فالأزمة الليبية قبل أن تكون سياسية، أو حربية فهي إعلامية في المقام الأول؛ وذلك بزور بذور الفتنة بين أبناء الوطن الواحد ونشر معلومات مغلوطة وأخبار ملفقة، كما يتمثل في الاستهزاء والسخرية بالمكونات العرقية للشعب الليبي، والتي تمثل فسيفساء جميلة وهي مصدر إغناء وقوة من المفترض؛ لكن التأجيج الإعلامي وبث معلومات مغلوطة وتشويه التاريخ جعلها مصدر ضعف وتشرذم بكل أسي وحزن، ويقول الله عز من قائل: ﴿وَإِذَا جَاءَهُمْ أَمْرٌ مِّنَ الْأَمْنِ أَوْ الْخَوْفِ أَدَّعَوْا بِهِ ۖ وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى الرَّسُولِ وَإِلَى أُولِي الْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَهُ الَّذِينَ يَسْتَنْبِطُونَهُ مِنْهُمْ وَلَوْ أَنَّهُمْ لَمَسُوا اللَّهَ لَأَخَذَهُنَّ بِالْأَيْمَانِ أَتَمًّا وَمَا يَكْفُرُونَ﴾ [سورة النساء، الآية 83].

**5- الفساد الأكاديمي:** يقصد به الخروج عن القوانين واللوائح الناظمة للحياة الجامعية، والأكاديمية ومخالفتها والمتعلقة بالجانب التعليمي، والإداري، والبحث العلمي؛ وذلك لتحقيق مصالح شخصية ضيقة وأنية؛ مما ينعكس بالسلب على المخرجات الجامعية وتدني مستوياتها<sup>(2)</sup>، ويمثل هذا النوع من الفساد خطورة بالغة، فإذا استشرى في مجتمع من المجتمعات فستكون له تداعيات على كل مفاصل الدولة؛ لأنه من المفترض أن الدولة تُسير شؤونها؛ وفق ما تعده مراكز الأبحاث الأكاديمية من بحوث ودراسات، وتلعب الجامعات في هذا الإطار دوراً ريادياً، فإذا تدنى مستواها ونخرها الفساد الأكاديمي؛ فبالأكيد ستتضرر كل مؤسسات الدولة، ومن صور الفساد الأكاديمي على سبيل المثال لا الحصر: تولى دفة تسيير وزارة التعليم العالي والمؤسسات الجامعية الأكاديمية من شخصيات لا ثمة للحياة الأكاديمية بصلة، أو

(1) صحيفة صدى الاقتصادية الإلكترونية مقال منشور على شبة المعلومات الدولية الانترنت <https://www.sada.ly/>

تاريخ الزيارة 2023/12/10م

(2) أ.د. ساره بنت صالح عيادة الخمشي، أ.د. هيفاء بنت عبد الرحمن صالح بن شلهوب، مظاهر الفساد الأكاديمي في الجامعات والمؤشرات التخطيطية للحد منها، بحث مقدم لمركز أبحاث الخدمة الاجتماعية - جامعة الأميرة نورة بنت عبدالرحمن، المملكة العربية السعودية، 2016م، ص6.

تتقصها الخبرة الأكاديمية والإدارية، كذلك التقليل من مكانة الأستاذ الجامعي وعدم الاهتمام به مادياً، ومعنوياً وعدم حمايته؛ ولطالما حدثتنا التجربة الليبية عن عديد الانتهاكات التي تطال، وطالت الأستاذ الجامعي وتهميشه والتقليل من دوره، وكذلك لا يمكن غض الطرف عن الغش الأكاديمي والسرقات الأدبية، التي يقوم بها قلة ممن يُحسبون ضمن إطار الكادر الأكاديمي، هذا ناهيك عن فساد الميزانيات المخصصة للقطاع الأكاديمي واهدائها، وانفاقها في غير الوجوه المخصصة لها، ومن مظاهر الفساد الأكاديمي التوسع في إنشاء الجامعات القزمية من دون توفير البيئة الحاضنة لها مادياً، وبشرياً-أساتذة مؤهلون وموظفون-، ومعنوياً، والكلام عن الفساد الأكاديمي يطول، ويحتاج مزيد من التوسع في دراسات معمقة؛ لأنها تلامس الواقع العملي المعاش لا الجانب النظري.

## الفرع الثاني

### أسباب الفساد

قبل الحديث عن مكافحة ظاهرة الفساد ومعالجة آثارها، يجب تشخيص هذا الداء المستفحل ومعرفة أسبابه، والتي لا شك أنها متنوعة ومتعددة؛ بل ومتجددة تحت تأثير وسائل الاتصال الحديثة والتكنولوجيا المتطورة، ويمكن حصر أهم أسباب الفساد فيما يأتي:

1- الأسباب السياسية: تتمثل الأسباب السياسية بالأساس في غياب الحكم القائم على الشورى والمشاركة السياسية، والتداول السلمي على السلطة، واستئثار فرد، أو مجموعة أفراد بالحكم أي الدكتاتورية، ومصادرة الحقوق والحريات العامة وما يصاحبها من انتهاكات جسيمة، ومن أهم مظاهرها غياب الإرادة السياسية، وتعدد المراحل الانتقالية ولعل هذه الصورة بالذات تلامس الحالة الليبية على وجه الخصوص، والتي لطالما عانت منها ليبيا منذ عام 2011م، فتعدد المراحل السياسية في ليبيا القى بظلاله القاتمة على مجمل الأوضاع في ليبيا، واسهم في تفاقم الفساد؛ وذلك بعدم وجود حكومة دائمة حائزة على شرعية كاملة من الشعب الليبي؛ وبالتالي تكون قادرة على مواجهة مختلف ضروب وأشكال الفساد، وتسيير المرافق العامة وتحسين جودة حياة المواطنين، ومن الأسباب السياسية للفساد عدم محاسبة المسؤولين بسبب تمتعهم بالحصانة القانونية، أو الواقعية بحماية الميليشيات المستفيدة من هذه الزمرة الفاسدة من أشباه السياسيين، لا بل تتم مكافأتهم في الدولة الليبية؛ فالمسؤول بعد انتهاء مهام عمله يتم تكريمه ببعثة سفيراً، أو في إحدى المؤسسات المالية الخارجية التابعة للدولة بدلاً من محاسبته!

2- الأسباب الاقتصادية: تمثل الأسباب الاقتصادية بيئة خصبة لانتشار الفساد، فحيث ما وجد الفقر وتدني الدخل وانعدام القدرة الشرائية للأفراد، لا شك أن ذلك سيلقي بظلاله على انتشار الفساد بمختلف صورته

وأشكاله من انتشار لظاهرة الرشوة، والمحسوبية، والتهرب من أداء الواجب الضريبي ومن الاخلال بالمرافق العامة، بحيث يتعرض المال العام بسبب الفقر والفاقة للسرقة مثل التوصيلات غير الشرعية للشبكة العامة للكهرباء والمياه، ومن الأسباب الاقتصادية أيضاً غياب الرؤية والاهداف الاستراتيجية للنهوض بالاقتصاد الوطني واحتفاظ الدولة بثروة هائلة<sup>(1)</sup> وعدم انفاقها على المشاريع الإنتاجية، والتي يمكن أن تدر دخلاً للدولة مثلما كان في العهد السابق في ليبيا وجد مصطلح المجنب وهي أموال هائلة لم تتفق على الشعب الليبي وفي تحسين البنية التحتية المهترئة، كذلك من الأسباب الاقتصادية للفساد عدم اتاحة الفرصة للقطاع الخاص في فترة من الفترات منع القطاع الخاص في ليبيا تماماً ولا شك أن هذا له تبعات اقتصادية وخيمة، ولكن يجب تقنين القطاع الخاص بحيث لا يمارس بعشوائية؛ الامر الذي يولد فساداً مضافاً للفساد الموجود، كذلك عدم تشجيع الدولة على الاستثمار وضمن حقوق المستثمرين وتوفير البيئة الحاضنة للاستثمار المنتج والفعال، الذي يعود بالفائدة على الدولة الليبية ويرفع مستوى الرفاهية.

**3- الأسباب الدينية، والاجتماعية:** يمكن القول بأن الأسباب الدينية، والاجتماعية لها دور مؤثر في انتشار الفساد؛ فغياب الوازع الديني والبعد عن الله وعدم قياس الأمور بمنظور الشرع وبمعيار الحلال والحرام وغياب، أو ضعف خطباء المساجد على المنابر في بيان خطورة الفساد بكافة صورته وأشكاله على الدولة والمجتمع، واختلال القيم الأخلاقية وانتشار الجهل بمختلف مستوياته واختلال الطبقة الاجتماعية في المجتمع، وتغليب مصلحة القبيلة على حساب مصلحة الوطن، كلها خلقت بيئة حاضنة لانتشار الفساد وتفاقمه، يقول الله جلا وعلا: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ قَالُوا إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ الْمُفْسِدُونَ وَلَكِن لَّا يَشْعُرُونَ﴾ [سورة البقرة، الآيتان 11، 12].

**4- الأسباب الإدارية:** تعد الأسباب الإدارية مع ما تم ذكره من أسباب فيما سبق عامل مؤثر في انتشار الفساد ومن أهمها المركزية المقيتة، والتي تسهم في ضياع حقوق الأقاليم البعيدة عن المركز وما ينجم عنه من تقليل فرص التنمية في تلك المناطق، بسبب الإرادة الإدارية المحصورة في المركز، وما يتكبده أهل تلك الأقاليم البعيدة من عناء وأعباء مالية إضافية لإتمام إجراءاتهم الإدارية، كذلك من ضمن الأسباب الإدارية المهمة تضخم الجهاز الإداري وترهله وتخبطه؛ بسبب تولي بعض الموظفين غير المؤهلين لتولي الوظيفة الإدارية، وتعيينهم من قبل الرئيس الإداري الأعلى بناءً على معايير الولاء والقبيلية المقيتة لا على

(1) أ. محمد جمعة عبدو، الفساد. أسبابه. ظواهره. آثاره، الوقاية منه، دار الكتب الوطنية -بنغازي- ليبيا، 2019م،



معايير النزاهة والمقدرة؛ ما يعني وضع الشخص غير المناسب في موقع المسؤولية وصنع القرار<sup>(1)</sup>؛ وبالتالي انقلاب القاعدة الطبيعية التي مفادها: (الشخص المناسب في المكان المناسب)؛ هذا إضافة لنقص، أو انعدام جودة الخدمة الإدارية المقدمة، كذلك عدم الانخراط في برامج الإدارة الالكترونية، أو الانخراط فيها بشكل خاطئ؛ مما يسبب في ارتدادات وانعكاسات سلبية في جودة الخدمة الإدارية المقدمة؛ وذلك بسبب تدني البنية التحتية للاتصالات فمثلاً: انخرطت عديد الوحدات الإدارية الليبية في برامج الخدمة الإدارية الالكترونية؛ ولكن كانت لها بعض النتائج السلبية؛ بسبب التحجج بانعدام وتذبذب تغطية الاتصالات وعدم انتظامها، ولا شك أن ذلك يمثل ضياع حقوق عديد الافراد المتعاملين مع الإدارة، ومن الأسباب الإدارية المهمة هي عدم تأهيل الموظفين في الإدارة وغياب الدورات الخارجية، والداخلية للرفع من كفاءة الموظفين، وحتى إن وجدت مثل هذه الدورات ستقتصر على المتفذين في الإدارة العليا خصوصاً الدورات الخارجية؛ وبالتالي تذهب لغير مستحقيها، وينتفي الغرض منها، ولطالما حدثتنا التجربة الإدارية الليبية مع فساد المسؤولين على الدورات الخارجية واحتكارها لأنفسهم، وأقاربهم، ومعارفهم، ولاشك أن ذلك يمثل أحد أهم أسباب الفساد الإداري المتفشية بكثرة في الدولة الليبية في السابق والحاضر.

5- الأسباب القانونية: يمكن حصر الأسباب القانونية التي قد تؤدي بدورها في انتشار وتفاقم ظاهرة الفساد في غياب التشريعات والقوانين وابهامها وعدم وضوحها وصياغتها بعشوائية، أو بما لا يتوافق مع طبيعة وحاجات المجتمع، كذلك التباطؤ في نشر التشريعات القانونية، أو نشرها بأعداد قليلة لا تفي بالغرض من نشرها، كذلك تعقيد الإجراءات القانونية يقوّض من عمل المؤسسات، ومن الأسباب القانونية ما يتعلق بالزامية القاعدة القانونية بمعنى أن تطبق القاعدة القانونية على الجميع دونما تفرقة بين الناس لأي سبب من الأسباب كالغنى والفقر، أو السطوة والجاه وقلة الحيلة؛ لأن من خصائص القاعدة القانونية أنها لا تقبل التجزئة والتفرقة بين الناس في تطبيقها، يجعل منها ملزمة وغير ملزمة في نفس الوقت<sup>(2)</sup>، أي أن تطبيق القاعدة القانونية يكون بمزاجية ووفقاً للمصالح المتوقعة، ومن ضمن الأسباب القانونية المهمة عدم توافق التشريعات والقوانين الوطنية مع الاتفاقيات والمعاهدات الدولية المتعلقة بالفساد وسبل مكافحته، ونقص عدم التوافق الكلي مع أهداف وأغراض الاتفاقية الدولية المعنية بمكافحة الفساد وليس بكل تفاصيلها، لأن لكل دولة خصوصية يجب مراعاتها.

(1) أ. د. مازن ليلو راضي، أ. حمزة حسن خضر الطائي، الفساد الإداري في الوظيفة العامة، مركز الكتاب الاكاديمي، ط1، 2015م، ص35.

(2) د. منذر الشاوي، دولة القانون، منشورات دار الذاكرة للنشر والتوزيع، ط1، بغداد-العراق، 2013م، ص244.

## المبحث الأول

### الآليات الوطنية لمكافحة الفساد

تتخذ الدول آليات وسياسات مختلفة تكافح بها ظاهرة الفساد المستفحلة بشدة، لاسيما في الدول التي أُصطلح على تسميتها بدول العالم الثالث، وأحد أهم المعايير المهمة لوصفها بذلك درجة وحجم الفساد الذي ينخر مؤسساتها، وفي هذه السانحة يجدر الحديث عن جهود الدولة الليبية في اطار سعيها لمواجهة ظاهرة الفساد من خلال حزمة التشريعات والقوانين، والتي أوجدت عدداً من الآليات المهمة لمكافحة هذه الظاهرة، لاسيما في هذه الظرفية التاريخية التي تمر بها ليبيا من حالة الاحتراب الأهلي والانقسام السياسي؛ الذي ألقى بظلاله القاتمة على الانقسام المؤسسي، والذي يعد مصرف ليبيا المركزي المثال البارز له؛ مما وُلد بيئة خصبة لنمو وانتشار الفساد؛ لذا سيتم التطرق لهذه الجهود في مطلبين: (الأول) سيتم تخصيصه للحديث عن دور الأجهزة الرقابية المتخصصة في مكافحة أنماط معينة من الفساد؛ بمقتضى القوانين واللوائح الناظمة لعملها وأهمها: ديوان المحاسبة، هيئة الرقابة الإدارية، واللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال ووحدة المعلومات المالية بالمصرف المركزي المنشأة بمقتضى القانون رقم 2 لعام 2005م بشأن مكافحة جريمة غسل الأموال، في حين سيتم تخصيص (المطلب الثاني) للحديث عن الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد؛ باعتبارها الجسم المختص والمتخصص في مكافحة الفساد بكافة أشكاله، وصوره.

## المطلب الأول

### دور الأجهزة الرقابية في مكافحة ظاهرة الفساد

أنشأت الدولة الليبية من خلال القوانين، والتشريعات التي سنتها عديد الآليات، والتي من خلالها حاولت الحد من تفاقم ظاهرة الفساد، والملاحظ على هذه القوانين أنها طالت أهم الأجهزة، والمؤسسات الحيوية، والنوعية في الدولة الليبية؛ باعتبار أهميتها وتأثيرها المباشر على النواحي الاقتصادية، والمالية؛ بل وحتى الأمنية على البلد ككل، ومن أهمها: مركز الرقابة على الأغذية والأدوية، ومصلحة الضرائب والجمارك، واللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال، ووحدة المعلومات بالمصرف المركزي، وهيئة الرقابة الإدارية، وديوان المحاسبة؛ باعتبار هذه الأجهزة مختصة في مكافحة نواحي معينة من الفساد؛ أما مكافحة الفساد بشكل عام؛ فخصصت له الدولة الليبية هيئة متخصصة لمكافحة؛ وفقاً لالتزامات الدولة الليبية باتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد؛ ولهذا تم تخصيص المطلب الثاني كمطلب مستقل للحديث عن الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد، وعلى هذا النحو سيتم التطرق للمؤسسات المذكورة أعلاه ودورها في مكافحة

الفساد، وعلى وجه التحديد سيتم تناول دور ديوان المحاسبة، وهيأة الرقابة الإدارية، ووحدة المعلومات واللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال بالمصرف المركزي، وذلك على الوجه المبين أدناه:  
**أولاً- ديوان المحاسبة:**

تم إنشاء ديوان المحاسبة الليبي بموجب القانون رقم 21 لعام 1955م، وقد طاله التعديل التشريعي في أكثر من مناسبة، حتى أُعيد تنظيمه بالقانون رقم 19 لعام 2013م ولائحته التنفيذية وتعديلاته، ويختص ديوان المحاسبة بمكافحة الفساد المالي في الجهات الخاضعة لرقابته؛ وفقاً للقانون رقم 19 لعام 2013م على النحو الوارد في م3 منه، والملاحظ أن الجهات الخاضعة لرقابة ديوان المحاسبة هي الجهات العامة فقط، ولا تشمل رقابته الجهات العاملة في القطاع الخاص إلا إذا كانت مساهمة الدولة في الشركات، والمشروعات تتعدى 25% من رأس مالها، أو المشروعات التي تحصل على إعانة مباشرة من الدولة، والقروض إذا اشترط عقد القرض إخضاعه لمراجعة ديوان المحاسبة، وهذا على عكس ما أقرته الاتفاقية الدولية لمكافحة الفساد لعام 2003م، والتي تشمل رقابتها القطاعين العام والخاص، ويدعو الباحث هنا المشرع الليبي لإجراء التعديل المناسب؛ بحيث تشمل رقابة الديوان القطاعين العام، والخاص؛ تنفيذاً للالتزامات ليبيا بما جاء في اتفاقية مكافحة الفساد من جهة، ومن جهة أخرى فإن رقابة الديوان تتعلق بالجوانب المالية، ولا شك أن القطاع الخاص يلعب دوراً مهماً في هذا الإطار، بحيث يمكن القول إن له انعكاسات، وتداعيات مالية، واقتصادية تطل القطاع العام سواءً بصفة مباشرة، أو غير مباشرة؛ الأمر الذي يستوجب إخضاع معاملات القطاع الخاص المالية لرقابة الديوان، لاسيما ذات الأنشطة المالية، والاقتصادية الكبيرة المؤثرة في الاقتصاد الوطني.

أما عن اختصاصات ديوان المحاسبة بحسب القانون قانونه المذكور أعلاه؛ فله اختصاصات واسعة بكل ما يتعلق بالنشاط المالي في الدولة؛ وقد جاءت هذه الاختصاصات موزعة على مواد عديدة في القانون رقم 13 الأنف الذكر، وسيتم التطرق لأهم هذه الاختصاصات على النحو التالي:

1- الرقابة على المصروفات بحسب م13 من قانون ديوان المحاسبة الأخير؛ فللديوان سلطة التثبيت من أن جميع الاعتمادات قد صرفت في الأغراض المخصصة لها وأن الصرف قد وافق القوانين واللوائح المعمول بها، وله التحقق من دقة المدفوعات ومدى صحة المستندات والقسائم ومطابقتها للأرقام المدرجة بها، ومنع حدوث أي تجاوزات عند الصرف، وكذلك له -الديوان- حق التأكد من مراعاة اللوائح والأنظمة الخاصة بالمخازن ومن حسن تطبيقها، هذا وقد شددت م13 على الديوان من أعمال رقابته الخاصة على المبالغ التي تم صرفها على كل بند من بنود الميزانية بأنها تطابق الأرقام الواردة في المستندات الخاصة

بها، وأن جميع قسائم الصرف قد وردت صحيحة وفي حدود التفويضات الخاصة بها، وأنها صدرت من السلطات المختصة، وأن جميع المصروفات قد خصمت من الباب والبند المخصص لهذا النوع من المصروفات في الميزانية وأن المبالغ قد خصصت للغرض المقصود منها، ولديوان المحاسبة التثبت من أنه لم يحصل تجاوز للاعتمادات المخصصة لأي باب من أبواب الميزانية، والتأكد من أن جميع المبالغ التي تم صرفها على خطة التنمية قد صرفت في الأوجه التي رصدت من أجلها، وكذلك له التأكد من أن القرارات الخاصة بالتعيين والترقية والعلاوات قد صدرت طبقاً للقوانين واللوائح المنظمة لها في حدود الميزانية، وأن المعاشات والمكافآت التقاعدية قد تم إقرارها هي كذلك وفقاً للقوانين واللوائح المعمول بها.

2- فحص الحسابات والمستندات في مقر الديوان، أو أحد فروعها، أو في الجهات التي يراجع حساباتها، وله القيام بأعمال الفحص والتفتيش المفاجئ وهذا الاختصاص نصت عليه م14 من القانون رقم 19 بشأن ديوان المحاسبة، واللائق في هذه المادة أنها منحت الديوان سلطة الفحص والتفتيش المفاجئ وحسناً فعل المشرع؛ لأن في إقرار مبدأ التفتيش المفاجئ ضماناً حقيقية في مكافحة الفساد المالي بالدولة؛ شريطة أن يقتصر ذلك بتفعيل دور ديوان المحاسبة واستخدامه لسلطاته واختصاصاته المقررة له بموجب القانون رقم 19 لعام 2019م بشأن إعادة تنظيم ديوان المحاسبة.

3- من الاختصاصات الممنوحة لديوان المحاسبة بحسب نص م15 مراجعة جميع حسابات التسوية من عهد وأمانات وحسابات جارية للتأكد من صحة أرصدة العمليات الخاصة بها.

هذه بعضاً من اختصاصات ديوان المحاسبة كجهة متخصصة في مكافحة الفساد المالي، إلا أن دور ديوان المحاسبة لا يقف عند هذا الحد المقررة له من الاختصاصات التي تم التطرق لأهمها؛ بل له فضلاً عن ذلك سلطة إصدار التقارير السنوية عن مصروفات الجهات العامة ومدى تقيدها بالقانون المالي للدولة ونشرها لاطلاع الجمهور عليها؛ وذلك بموجب نص م53 من قانون ديوان المحاسبة المشار له آنفاً، وبلا ريب أن ذلك يمثل ضماناً فعلية من خلال رقابة الرأي العام عن طريق التقارير الصادرة عن ديوان المحاسبة؛ ولكن الأمر لا يقف عند الفساد المالي فحسب؛ بل هناك صور أخرى للفساد منها الفساد الإداري، الذي خصصت له الدولة الليبية عبر قوانينها أجهزة مختصة لمكافحته، وهذا ما ينقلنا للحديث عن دور هيئة الرقابة الإدارية في مكافحة ظاهرة الفساد.

#### ثانياً- هيئة الرقابة الإدارية:

تم إعادة تنظيم هيئة الرقابة الإدارية بموجب القانون رقم 20 لعام 2013م، وهي تعد من أهم الأجهزة الرقابية التي منحها القانون سلطات واختصاصات واسعة أساسية، واستثنائية في سبيل مكافحة الفساد

الإداري؛ فعند مطالعة القانون الأنف الذكر وتسلط الضوء عليه، يتضح أن هناك عديد النصوص، والتي أكدت الاختصاصات الواسعة الممنوحة للهيئة، والتي يصعب التطرق لها بشكل كامل وشامل في هذه الدراسة الموجزة؛ ولكن هذا لا يمنع من التطرق لأهم هذه الاختصاصات الأساسية، والتي وردت في صحيح م25 ومنها:

**1- سلطة التحري والتفتيش؛** حيث تخضع جميع الجهات الخاضعة لرقابتها لإجراء التحريات والتفتيش الدوري؛ وذلك للتأكد من أدائها لواجباتها المنوطة بها وفقاً للتشريعات النافذة ومتابعة أداء الوحدات الإدارية ومكافحة التسبب الإداري، وتشمل سلطة التحري والتفتيش الكشف عن الجرائم والمخالفات الإدارية التي تقع من العاملين بالجهات الخاضعة لرقابتها، وكذلك عن غير العاملين في تلك الجهات إذا استهدفت المساس بأداء الوظيفة العامة، أو بالمصلحة العامة، كذلك لها إجراء التحريات اللازمة لأسباب القصور في العمل في شتى المجالات التي تؤديها للدولة.

**2- سلطة البحث والدراسة؛** وهي من الاختصاصات المهمة التي تملكها هيئة الرقابة الإدارية وذلك من خلال تلقي الشكاوى والبلاغات من الأفراد ومؤسسات المجتمع المدني؛ بيد أن ذلك -في تقدير الباحث- يعتمد على مدى وعي واهتمام الافراد بالقضايا العامة، ومدى فاعلية مؤسسات المجتمع المدني وقوتها في التأثير وحشد الرأي العام، وحثه على تقديم البلاغات للهيئة والمتعلقة بالوظيفة الإدارية، وتشمل سلطة البحث والدراسة ما يتعلق بالقوانين، واللوائح، والقرارات النافذة، والأنظمة المعمول بها من حيث ما يعترها من نقص وعيوب ومحاولة تقديم المقترحات بشأنها لتلافي العيوب التي قد تشوبها، ويعتبر هذا الاختصاص من الاختصاصات المهمة الممنوح لهيئة الرقابة الإدارية في سبيل تنقيح وتطوير وظيفتها الإدارية والتي بدون أدنى شك تعتمد على جودة القوانين وصياغتها؛ بما يحقق الهدف من سنها على الوجه المطلوب.

**3- الوظيفة الاستشارية للهيئة؛** وتتجسد في إبداء الرأي فيمن يرشح لوظيفة عليا بالدولة بناءً على طلب الجهات المختصة، ولاشك أن هذا الاختصاص المعقود لهيئة الرقابة الإدارية يهدف لتحقيق أعلى معايير النزاهة والشفافية فيمن يرشحون لتولي الوظائف القيادية العليا في الدولة؛ لكن ما يُعاب على هذا الاختصاص -في نظر الباحث- أن القانون جعله مجرد استشارة وإبداء الرأي غير الملزم؛ وبالتالي سيظل هذا الاختصاص مجرد إجراء شكلي؛ ولهذا يقترح الباحث بضرورة إلزامية الاستشارة الصادرة عن الهيئة فيمن يتولون الوظائف العليا في الدولة؛ ثم جعل تقديم الاستشارة وإبداء الرأي رهين الجهات الطالبة لها؛ وعليه كان حرياً بالمشروع منح الهيئة ابداء الرأي فيمن يتولون الوظائف العليا من تلقاء نفسها، ولاشك أن

ذلك يصب في مكافحة الفساد الإداري؛ بحيث لا يتسلل لهرم الوظيفة الإدارية إلا من تتوافر بحقه معايير الجدارة والاستحقاق.

بالإضافة للاختصاصات الأساسية التي تتمتع بها هيئة الرقابة الإدارية، هناك ثمة اختصاصات استثنائية تتمتع بها، والتي يمكن حصرها بإيجاز فيما هو آت:

**1- التحقيق والتأديب الإداري:** حيث تمارس الهيئة هذا الاختصاص بالتحقيق في المخالفات الإدارية التي تكشف عنها التحريات التي تقوم بها الهيئة، وعضو الهيئة المكلف بالتحقيق العديد من الوسائل التي يستعين بها في التحقيق منها: استدعاء الشهود ويسري بشأنهم ما هو مقرر في قانون الإجراءات الجنائية من حيث الضبط والاحضار، وله الاستعانة بالخبرة، وله طلب وقف الموظف عن العمل على أن يقدم الطلب بمبررات قوية وأن يكون هذا الاجراء ضرورياً لمجريات التحقيق، كما أن لأعضاء الهيئة إجراء التفتيش متى كان ضرورياً لمجريات التحقيق، وبعد الانتهاء من أعمال التحقيق يُحال الملف لرئيس الهيئة الذي يتخذ بشأنه أحد أمرين:

أ- إما أن يقوم بحفظ التحقيق متى رأى رئيس الهيئة ذلك؛ وفق المسوغات القانونية الداعمة لرأيه، أو إحالته لجهة الإدارة لمعاقبته إذا رأى معاقبته بدون مجلس تأديب.

ب- وإما الإحالة لمجلس التأديب إذا كانت المخالفات الإدارية تستحق عقوبة صادرة من مجلس تأديب؛ حيث أعطت م40 من القانون رقم 20 لعام 2013م الحق لهيئة الرقابة الإدارية في الإحالة لمجلس التأديب؛ وتكون مباشرة الدعوى التأديبية لهيئة الرقابة الادارية بحق من ثبتت عليه أي مخالفات إدارية؛ وذلك بموجب م45 من القانون السالف الذكر، والتي تباشرها الهيئة من خلال تحقيقاتها وتحرياتها والحضور بالنسبة لمجالس التأديب الإدارية.

**2- الاختصاص الجنائي لهيئة الرقابة الإدارية:** الأصل أن هيئة الرقابة الإدارية ذات اختصاص رقابي إداري محض؛ ولكن منحها القانون استثناءً بعض الصلاحيات الجنائية، والتي منها التحقيق الجنائي في الجرائم، وهذا الأمر مقرر بموجب م33؛ حيث إنه إذا اسفرت التحريات عن أمور تستوجب التحقيق، يقوم رئيس الهيئة بإحالة الأوراق إلى إدارة التحقيق، أو إلى النيابة العامة، أما إذا اسفر التحقيق عن وقوع جريمة جنائية، أو إذا كانت الوقائع تُشكل جرائم جنائية؛ فإنه بمقتضى م42 يجب إحالة الأوراق للنيابة العامة في مدة أقصاها شهر؛ ولكن نص م42 قد طالتها يد التعديل فأصبحت تجيز لعضو الهيئة المكلف

بالتحقيق حتى في حال اسفر التحقيق عن وقوع جرائم جنائية، أن يمارس جميع الصلاحيات المخولة للنيابة العامة والمنصوص عليها في قانون الإجراءات الجنائية الليبي.<sup>(1)</sup> هذه بعض الاختصاصات الأساسية، والاستثنائية المقررة لهيأة الرقابة الإدارية، والتي تم التطرق لها بإيجاز في إطار بيان الدور الذي تضطلع به هيأة الرقابة الإدارية في مكافحة الفساد في المجال المخصص لها؛ بموجب القانون رقم 20 لعام 2013م.

### ثالثاً- وحدة المعلومات المالية واللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال بالمصرف المركزي:

قبل أن تنشأ هاتان الآليتان من آليات مكافحة غسل الأموال؛ بمقتضى القانون رقم (2) لعام 2005م بشأن مكافحة غسل الأموال، كان المصرف المركزي قد أولى اهتماماً خاصاً بقضايا مكافحة عمليات غسل الأموال؛ وذلك من خلال إصدار التعميم رقم (1) لعام 2002م بشأن إجراءات مكافحة غسل الأموال لكافة المصارف التجارية، والأهلية، والمصرف الليبي الخارجي، وشركات الصرافة، والمؤسسات المالية، وتضمن هذا التعميم التعريف بعمليات غسل الأموال، وحظر على المصارف فتح حسابات بأسماء مستعارة، كما ألزم المصارف التجارية، والأهلية والمصرف الليبي الخارجي بأن تُنشئ وحدة معلومات مالية لمواجهة غسل الأموال غير المشروعة<sup>(2)</sup>، بعد ذلك تم إنشاء وحدة المعلومات المالية، واللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال؛ بموجب القانون المذكور أعلاه؛ حيث نصت م9 منه في الفقرة أولاً على إنشاء وحدة المعلومات بالمصرف المركزي لمواجهة عمليات غسل الأموال، كما ألزمت ذات المادة في الفقرة ثانياً كل المصارف العاملة في الدولة الليبية بإنشاء وحدة فرعية لمكافحة غسل الأموال، وحدد القانون المذكور أعلاه ولائحته التنفيذية اختصاصات وحدة المعلومات المالية بالمصرف المركزي بأنها تتمثل في:

1- تلقي التقارير والبلاغات عن عمليات غسل الأموال: حيث إنه بموجب م9 من قانون غسل الأموال وم4 ف1 من لائحته التنفيذية، يكون لوحدة المعلومات المالية تلقي البلاغات عن المعاملات التي يُشتبه أن تكون محلاً لجريمة غسل الأموال، وهذه البلاغات ترددها من المؤسسات المالية، والتجارية، والاقتصادية،

---

(1) د. محفوظ علي عمران التواتي، نطاق اختصاص هيئة الرقابة الإدارية بمكافحة الفساد في ليبيا (دراسة في القانون رقم 20 لسنة 2013م وتعديلاته ولائحته التنفيذية)، بحث مقدم للمؤتمر العلمي الأول: مكافحة الفساد من المنظور التشريعي، الجامعة الاسمية- كلية الشريعة والقانون، 18-19 سبتمبر 2021، ص26.  
(2) ظاهرة غسل الأموال ومكافحتها، مقال منشور على شبكة المعلومات الدولية الانترنت <https://cbl.gov.ly/micifaf/2022> تاريخ الزيارة 2024/04/13م.

والتي لها علاقة بمزاولة تلك العمليات، والشيء المميز في قانون غسل الأموال الليبي أنه لم يقصر تلقي البلاغات من الجهة الآنف الذكر فحسب؛ ولكن يمكن أن تقدم من أي جهة، أو أي شخص كما ورد في عجز م9 منه، وهذا -حسب رأي الباحث- يعد من محاسن هذا القانون؛ باعتباره يمثل زاجراً، أو مانعاً يحد ويقلل من هذه الجريمة؛ الأمر الذي يصب في خانة مكافحتها.

2- **القيام بأعمال التحري والفحص:** وهذا الاختصاص تتمتع به الوحدة بنص م10 من اللائحة التنفيذية للقانون رقم 2 بشأن مكافحة الفساد، وفي سبيل قيامها بذلك منحتها م10 جملة من الاختصاصات منها: أ- الطلب من الجهة مقدمة الاخطار استكمال أي معلومات عن العمليات المشبوهة أو بيانات عن العملاء والمستفيدين فيها إذا كان لذلك ضرورة. ب- الاطلاع على سجلات ومستندات المؤسسات المالية فيما يتعلق بما تقوم به من عمليات مالية داخل البلاد وخارجها، وعلى ملفات العملاء وحساباتهم ومعاملاتهم المصرفية. ج- الاستعانة بالجهات الرقابية العامة وغيرها من الجهات المختصة قانوناً؛ وذلك لتحقيق المهام الملقاة على عاتقها.

3- **إنشاء قاعدة بيانات وتسجيل المعلومات فيها:** وتمارس الوحدة هذا الاختصاص طبقاً للفقرتين 3و5 من م4 من اللائحة التنفيذية لقانون غسل الأموال المشار إليه آنفاً؛ وعليه فإنه يجب على الوحدة أن تقيد كل البلاغات والمعلومات المتعلقة بعمليات غسل الأموال.

4- **تبادل المعلومات مع الجهات الأخرى:** إن هذا الاختصاص له أهميته في مكافحة جرائم غسل الأموال؛ ولذا ليس بمستغرب أن يؤكد على ذلك القانون رقم 2 لعام 2005م بشأن غسل الأموال على هذا الاختصاص المهم لوحدة المعلومات من خلال نص م9 ف2، وكذلك أكدت عليه م4 ف7 من اللائحة التنفيذية للقانون المشار إليه أعلاه؛ غير أن اللائحة التنفيذية اشترطت أن يتم ذلك في إطار السرية وعدم استخدامها من الجهات الأخرى إلا في الغرض الذي قُدمت، أو طُلبت من أجله.

5- **إحالة الأوراق أو التصرف فيها:** وهو يستفاد<sup>(1)</sup> من نص م10 ف1 من قانون غسل الأموال، ونص م11 من لائحته التنفيذية؛ حيث ألزمنا وحدة المعلومات المالية بإحالة الأوراق إلى محافظ مصرف ليبيا المركزي في الحالة التي تسفر عنها التحريات والفحص عن وجود دلائل على ارتكاب جريمة غسل الأموال، ويبرز التساؤل في حال قيام الوحدة بإحالة الأوراق للنيابة العامة مباشرة دون المرور على محافظ المصرف المركزي؟ يعتقد الباحث أن لا غضاضة في هذا الإجراء؛ باعتبار أن النيابة العامة

(1) أ.د. مصطفى إبراهيم العربي خالد، السياسة الجنائية في مواجهة غسل الأموال في القانون الجنائي الليبي (دراسة مقارنة)، أطروحة دكتوراه، جامعة الإسكندرية -كلية الحقوق، العام الجامعي 2011م، ص152.



ونائبها العام هو الأمين على الدعوى الجنائية؛ وبالتالي حتى ولو لم تحال الأوراق للمحافظ فلا يمكن القدرح في هذا الإجراء؛ باعتبار أن النيابة العامة صاحبة الاختصاص الأصيل في كل الدعوى ذات الطبيعة الجنائية.

أما اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال فقد نصت على إنشائها م11 من قانون غسل الأموال لعام 2005م، حيث نصت إن تكون هذه اللجنة برئاسة محافظ ليبيا المركزي، أو نائبه، وعضوية مندوب أو أكثر عن الجهات التالية: المصرف المركزي، وجهاز الرقابة المالية والفنية، ووزارة العدل، وإدارة الامن العام، ووزارة المالية، ووزارة الاقتصاد والتجارة، ووزارة الخارجية، ومصلحتي الجمارك والضرائب، وحددت م12 اختصاصات اللجنة بأنها تتركز في: اقتراح الأنظمة والإجراءات اللازمة لمكافحة غسل الأموال، وتبادل المعلومات بين الجهات الممثلة فيها والتنسيق بينها، وإعداد نموذج التقرير عن المعاملات المشبوهة المنصوص عليها في هذا القانون؛ علاوة على أي اختصاصات أخرى يخولها المصرف المركزي لها.

بعد هذه الاطلالة السريعة على الأساس القانوني للجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال، ووحدة المعلومات بالمصرف المركزي، يبرز التساؤل حول الدور الذي يضطلعان به في سياق مكافحة جريمة غسل الأموال؛ باعتبارها من أهم جرائم الفساد، لا سيما في الفترات التي يمر بها أي بلد، ومنها ليبيا في حالة الحروب الأهلية والانقسام السياسي، والذي ينتج عنه انقسام مؤسساتي؛ الأمر الذي يؤدي إلى ذبوع وانتشار الفساد بكل أشكاله، وصوره، ولعل جريمة غسل الأموال تمثل أهمها على الإطلاق؛ حيث يزداد نشاط مرتكبو هذه الجريمة مستغلين ضعف الدولة، وترهل مؤسساتها وانقسامها؛ ولكن على الرغم من ذلك فقد كان للأجهزة الرقابية، ولا يزال -حتى وان كان دون المستوى المأمول- دور في مكافحة هذه الجريمة من خلال القانون رقم(2) لعام 2005م بشأن مكافحة غسل الأموال، والملاحظ على هذا القانون أنه أوجد آليتين لمكافحة جريمة غسل الأموال في بنين قانوني واحد تكملان عمل بعضهما، ويبدو أن المشرع قد تظن لخطورة هذه الجريمة وعواقبها؛ ولذلك حاول الحد منها، واحاطتها بسياج قانوني متين، ومن صور التكامل في إطار عمل وحدة المعلومات واللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال، تقوم هذه الأخيرة بإعداد نموذج التقرير عن المعاملات المشبوهة، وإحالتها لوحدة المعلومات بالمصرف المركزي، والتي بدورها تزود بها المؤسسات المالية على اختلاف أنواعها المحددة في هذا القانون، ومن باب

المقارنة نجد أنه في قانون غسل الأموال الأردني<sup>(1)</sup> أنشأ وحدة مماثلة واسماها وحدة مكافحة غسل الأموال في م7 منه، وتشرف على القيام بمهامها اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال المنشأة بمقتضى م5 من القانون المذكور أعلاه، فهذه الوحدة تقوم باستلام التقارير عن العمليات المشبوهة من جميع الجهات الخاضعة لهذا القانون، وبعد استلام التقارير يقوم القسم المختص بإجراء عمليات التحليل الفني والمالي والتحقق والتي بمقتضاها يتم التأكد من العمليات المشبوهة على النحو الذي قرره قانون غسل الأموال، كما تقوم الوحدة عند توفر معلومات كافية للاشتباه بوجود عمليات مشبوهة بإحالة التقارير الخاصة بهذه العمليات للنيابة العامة مدعمة بالوثائق والمستندات التي تملكها الوحدة، هذا فيما يتعلق بدور وحدة المعلومات المالية واللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال؛ باعتبارها من أهم الجرائم التي أُرقت ولا زالت تُورق الدولة الليبية خصوصاً في هذه المرحلة الحرجة التي تمر بها ليبيا.

بعد بيان دور هذه الأجهزة الرقابية في مكافحة ظاهرة الفساد والحد من آثارها، من خلال التطرق للاختصاصات الممنوحة لها؛ وفقاً للتشريعات الناظمة لها، يتبادر للأذهان التساؤل الآتي: ما جدوى هذا التعدد في الأجهزة الرقابية المعنية بمكافحة الفساد؟ وفي حالة التداخل في الاختصاصات، كيف يمكن فض هذا التشابك والتداخل في الاختصاصات؟ في هذا الإطار يمكن القول إن المشرع الليبي أوجد هذه الأجهزة الرقابية لمكافحة الفساد في التخصص المعقود لها؛ وبالتالي يصعب على جهاز رقابي واحد الإحاطة بكل التفاصيل، والافعال التي قد تشكل عمليات فساد؛ ومن هنا كان هناك جهاز متخصص لمكافحة جريمة غسل الأموال، وآخر للرقابة الإدارية، وجهاز متخصص للرقابة المالية؛ بل هناك أجهزة أخرى لم يتم التطرق لها مثل الرقابة الكهربائية وغيرها كثير؛ والسبب في ذلك يُعزى أن العالم اليوم يتجه للتخصص في كل شيء، أما فرضية التداخل في الاختصاصات بين الأجهزة الرقابية المختلفة، يعتقد الباحث أنه يمكن رفع هذا التداخل بوسائل شتى أهمها التنسيق بين هذه الأجهزة الرقابية<sup>(2)</sup>، أو تطبيق القواعد العامة أن

(1) تقرير التقييم المشترك، مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، الأردن، 2009/05/19م، ص7.

(2) من هذا القبيل عُقد اجتماع بمقر الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد بتاريخ 2019/10/23، ضم رئيس الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد، ورئيس هيئة الرقابة الإدارية، ورئيس ديوان المحاسبة، استهدف تنسيق العمل بين الأجهزة الرقابية المختلفة، وفق التشريعات النافذة لتحقيق مبادئ الحوكمة، والنزاهة، والشفافية، وإحالة المتورطين للجهات القضائية المختصة. نقلاً عن وكالة الأنباء الليبية (وال) على شبكة المعلومات الدولية الانترنت <https://lana.gov.ly>، تاريخ الزيارة 2024/04/25م.

الخاص يستبعد العام في التطبيق؛ بمعنى أن الأجهزة المتخصصة في نواحي معينة لمكافحة الفساد، هي التي تكون لها الأولوية في التطبيق عن باقي الأجهزة التي قد تكون لها اختصاصات مشابهة.

## المطلب الثاني

### الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد

تم تنظيم الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد بموجب القانون رقم (63) الصادر في 03/07/2012م، عن المجلس الوطني الانتقالي؛ ثم صدر القانون رقم (11) الصادر عن المؤتمر الوطني العام في 16/04/2014م، والذي ألغى القانون السابق بموجب م31 منه، وتعد الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد على حداتها من أهم الآليات الوطنية لمكافحة الفساد في ليبيا، مع عدم إغفال الدور التاريخي لديوان المحاسبة، وفي مرحلة لاحقة هيئة الرقابة الإدارية، وآثرنا الحديث عن هيئة مكافحة الفساد باعتبارها الجسم المختص والمتخصص في مكافحة ظاهرة الفساد، وبالنظر لقصر عمرها يكون من الاجحاف الحكم عليها من حيث نجاحها، أو اخفاقها في العمل المنوط بها مع استشرافنا لعملها في المستقبل أن يصب في خانة محاربة ظاهرة الفساد، وهذا يتوقف على حسن اختيار عناصرها بعناية فائقة، مع توفير البيئة الملائمة لعمل هذه الهيئة، والتي يُنتظرُ منها الكثير؛ ولهذا سيتم الحديث عن الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد من خلال القانون رقم(11) بشأن إنشائها مقارناً في بعض المواضع بالقانون رقم (63) بشأن هيئة مكافحة الفساد، والذي أُلغى بموجب القانون رقم (11) لعام 2014م، بشأن هيئة مكافحة الفساد، ومن المعلوم أن إنشاء الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد قد جاء تنفيذاً للالتزامات ليبيا بالاتفاقية الدولية لمكافحة الفساد، والتي حثت الدول على إنشاء هيئات وطنية تكون مختصة بمكافحة ظاهرة الفساد<sup>(1)</sup>، والتي صادقت عليها ليبيا في العام 2005م، وعلى هذا سيتم التطرق لاختصاصات الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد (أولاً)، وبعض التدابير الوقائية، والضمانات الإضافية وفقاً للقانون رقم(11) المذكور آنفاً، (ثانياً)، موازنة مجتزأة لبعض المواد بين قانوني رقم(63) لعام2012م، ورقم(11) لعام 2014م، بشأن هيئة مكافحة الفساد.

أولاً- اختصاصات الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد: لبيان دور الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد؛ باعتبارها من أهم الآليات الوطنية المتخصصة في مكافحة ظاهرة الفساد على الرغم من قصر عمرها؛ فإن هذا يستدعي بيان أهم الاختصاصات التي تتمتع بها؛ لكي تستطيع محاربة هذه الظاهرة والحد منها، وهذه الاختصاصات وردت مسطرة في م3 من القانون رقم(11) بشأن هيئة مكافحة الفساد المشار إليه أعلاه،

---

(1) م6 ف1 من الاتفاقية الدولية لمكافحة الفساد والمعونة بهيئة، أو هيئات مكافحة الفساد الوقائية، والتي تنص: (تكفل كل دولة طرف، وفقاً للمبادئ الأساسية لنظامها القانوني، وجود هيئة، أو هيئات، حسب الاقتضاء، تتولى منع الفساد...).

واجمالاً يمكن القول إنها تتمثل في إعداد المقترحات المتعلقة بتعديل التشريعات ذات العلاقة بمكافحة الفساد، ومراجعة التقارير الصادرة عن المنظمات الدولية المعنية بالفساد ومقارنتها بمدى استجابة الحكومة الليبية والتعاطي معها، واقتراح الإجراءات المناسبة حيالها، ومن اختصاصاتها أيضاً ما يتعلق بتلقي اقرارات الذمة المالية من الجهات المختصة، أو من ذوي الشأن للمترشحين للمناصب السيادية والحكومية، والمساهمة في وضع الأسماء المضافة لقوائم الحراسة وفقاً للقانون رقم 47 لسنة 2012م، بشأن إدارة أموال وممتلكات بعض الأشخاص، والتنسيق مع الجهات المختصة لاسترداد الأموال الناتجة عن الفساد في الداخل والخارج، وهنا يجب التوقف عند هذا الاختصاص بالذات؛ باعتباره من أهم الاختصاصات الموكلة للحياة في هذه الظرفية التاريخية التي تمر بها ليبيا، والتي تشهد نهباً وسرقة في الداخل، والخارج من استثمارات خارجية، ومحافظ استثمارية، وأموال وأصول هي ملك للدولة الليبية؛ ولهذا نهمس في آذان الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد على ممارسة صلاحياتها، واختصاصها في استرداد الأموال الليبية المنهوبة في الداخل والخارج، وأن تكثف جهودها في هذا الاختصاص بالذات متسلحة بما أعطاه القانون من صلاحيات واسعة في هذا الصدد، وتحمل مسؤوليتها التاريخية كهياة وكأفراد في هذا الوقت الحساس من تاريخ ليبيا، على الأقل إعداد التقارير وحفظ المستندات، وكشف وفضح الفاسدين من مؤسسات وأفراد في الداخل والخارج، ومن اختصاصات الهيئة أيضاً تمثيل ليبيا في المنظمات والمؤتمرات الدولية المعنية بالفساد، وهذا أمر طبيعي باعتبارها الجهة المتخصصة وللإفادة من الخبرات المتاحة في مثل هذه المحافل الدولية، وآخر هذه الاختصاصات الموكلة للحياة هي القيام بالتحري، وكشف النقاب عن الجرائم المرتبطة بالفساد، وهذا يعد اختصاص أصيل لها وما وجدت الهيئة إلا لهذا الغرض، ومن هذه الجرائم التي نص عليها قانون الهيئة: الجرائم المنصوص عليها في القانون رقم (2) لسنة 2005م، بشأن غسل الأموال، والجرائم الماسة بالأموال العامة الواردة في قانون العقوبات، والجرائم المنصوص عليها في القانون رقم 2 لسنة 1979م، بشأن الجرائم الاقتصادية، وجرائم إساءة استعمال الوظيفة العامة، والمحسوبية، والوساطة، والجرائم المنصوص عليها في القانون رقم (3) لسنة 1986م، بشأن قانون من أين لك هذا؟ والجرائم المنصوص عليها في القانون رقم (10) لسنة 1994م، بشأن التطهير، والجرائم التي نصت عليها اتفاقية الأمم المتحدة بشأن مكافحة الفساد، إذاً من خلال السرد السابق للجرائم التي تدخل في إطار اختصاصات الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد، يتضح أنها غطت كل الجرائم المتعلقة بالفساد، وأعطيت لها صلاحيات واسعة، وصلت لحد إعطاء صفة مأمور الضبط القضائي لرئيسها ووكيلها، وموظفيها ممن يحملون مؤهل عالٍ في القانون، والاقتصاد، والمحاسبة.

**ثانياً- بعض التدابير الوقائية الواردة في القانون رقم (11) بشأن الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد:**

علاوة على الاختصاصات الممنوحة للهيئة الوطنية لمكافحة الفساد بموجب القانون رقم(11) لعام 2012م، فقد أعطاه ذات القانون بعض التدابير الوقائية التي من شأنها تعزيز من مكافحة ظاهرة الفساد، ويمكن أن نستشف هذه التدابير في مواضع مختلفة من القانون سالف الذكر، من هذه التدابير ما ورد في م4 من أن لرئيس الهيئة تجميد أي أموال يشتبه في أنها متحصلة من جريمة فساد، وفي حال ثبوت الجريمة له أن يأمر بالحجز الإداري وفقاً لقانون الحجز الإداري رقم (152) لسنة 1970م، ومن التدابير الوقائية أيضاً ما ورد في م5 من أنه لموظفي الهيئة ممن يحملون صفة مأمور ضبط قضائي الاطلاع على دفاتر المشتبه فيه، كما لهم الحق في الحصول على المعلومات من الدوائر الرسمية، وغير الرسمية، ولهم حق الاطلاع على جميع المستندات حتى لو كانت سرية، كذلك ما ورد في م6 من حق الهيئة أن تطلب من أي شخص يُشتبه بحصوله على أمواله بطريقة غير مشروعة أن يبين مصدر أمواله، ومن المواد المميزة في هذا القانون ما ورد في م12 التي منعت رئيس الهيئة وأعضائها أثناء عملهم من تولي أي وظيفة عامة، أو نشاط تجاري وعضوية مجالس الشركات، أو أن يشتروا، أو يؤولوا باسمهم أي أموال حكومية بقصد الاستغلال ولو بطريق المزايدة؛ وبالتالي يعد هذا الحظر من أهم التدابير الوقائية لمكافحة الفساد لأشخاص يديرون أهم الاجسام المناط بها مكافحة الفساد، كذلك من التدابير المهمة ما يتعلق بحماية الشهود، والخبراء، والمبلغين عن قضايا الفساد والتي وردت في م22، ومن التدابير الوقائية أيضاً ما ورد في م26 والتي تمنع تقادم الجرائم المرتبطة بالفساد.

**ثالثاً- موازنة مجتزأة لبعض المواد بين القانونين، القانون رقم (63) لعام2012م، والقانون رقم (11) لعام 2014م:**

لا شك أن مثل هذه الموازنة تستأهل دراسة مستقلة؛ ولكن هذا لا يمنع من إلقاء بعض الضوء على بعض المواد الناظمة لعمل الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد في إطار دورها المنوط بها؛ بحسبان أنها من أهم الآليات الوطنية المتخصصة في مكافحة الفساد؛ وفي هذا السياق يمكن عقد هذه المقارنة الجزئية من خلال التطرق لبعض المواد في كلا القانونين؛ فعلى سبيل المثال ورد في م1 في كلا القانونين النص على استقلالية هيئة مكافحة الفساد وتمتعها بالذمة المالية، والشخصية الاعتبارية المستقلة؛ إلا أن القانون رقم (63) الملغي لم يحدد تبعية الهيئة اللهم إلا في ما يتعلق بتحديد مرتبات ومزايا الهيئة، والتي وردت في م10 ما يستشف ضمناً تبعيتها للمجلس الانتقالي السابق، عكس القانون رقم (11) بشأن الهيئة الساري المفعول، والذي نص صراحةً في عجز المادة الأولى على تبعيتها لمجلس النواب، ومن وجهة نظر

الباحث أن هذه التبعية لا تخدش من استقلالية الهيئة ونزاهتها؛ باعتبار أن هذه التبعية محدودة وهي تبعية إشرافية، ومن المقارنات الشكلية بين القانونين أنه نص في القانون (63) الملغي في م2 على أن يكون مقر الهيئة الرئيس في طرابلس بينما نص القانون رقم (11) في م2 على أن يكون مقر الهيئة في مدينة سبها، وفي رأي الباحث يمثل هذا النص خطوة إيجابية لتفتيت المركزية وتبني خيار اللامركزية الإدارية للهيئة تحارب الفساد، وأول بذرة لمحاربة الفساد هو إبعادها عن مركز صنع وتنفيذ القرار وتأثيراته، وانعكاساته على عمل الهيئة، ومن الأمور التي تُحمد في القانونين أن اختصاصات الهيئة جاءت مفصلة، وشاملة لكل الجرائم المتعلقة بالفساد، وهذا يصب في خانة مكافحة الفساد؛ بالنظر للصلاحيات الممنوحة للهيئة؛ حيث وردت هذه الصلاحيات بعناوين ومفردات مختلفة، ولعل هذا يمثل عيباً في صياغة كلا القانونين؛ ففي بعض الاحيين وردت عبارة أهداف الهيئة كما في نص م4 من القانون (63)؛ ثم عاد القانون (63) في م5 ليحدد اختصاصات أخرى للهيئة مستخدماً (عبارة تسري أحكام هذا القانون) معدداً الجرائم التي تدخل في اختصاصات الهيئة، في حين تم الاستعاضة عن هذه العبارة بعبارة اختصاصات الهيئة كما ورد في م3 من القانون (11) ، ثم عاد نفس القانون رقم (11) وحدد اختصاصات خاصة بمجلس هيئة مكافحة الفساد وذلك في م7 منه، ومن المواد المهمة والتي تمثل علامة فارقة في مكافحة الفساد؛ ما ورد في القانون القديم الملغي رقم (63) في م15، والتي تقضي بمضاعفة العقوبة على موظفي الهيئة حال ارتكابهم لأي من الجرائم المنصوص عليها وفق هذا القانون مع حرمانهم من حقوقهم المدنية<sup>(1)</sup>، وعند مقابلة هذا النص وعرضه على القانون رقم (11) للهيئة والساري المفعول، يتضح أنه لم ينص على معاقبة موظفي الهيئة حال ارتكابهم للجرائم المقررة وفقاً لهذا القانون، ما يمثل انتكاسة وانتقاصاً كبيراً في الضمانات المقررة لمكافحة الفساد من هيئة صميم عملها مكافحة الفساد؛ وبالتالي لم يكن المشرع موفقاً في صياغته للقانون رقم (11) فيما يتعلق بهذه الجزئية التي لا ندري ما يجول بخاطر المشرع هل سقطت سهواً، أم عمداً عند تصديده لصياغة القانون رقم (11) لعام 2014م بشأن الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد؟، وأياً كان قصد المشرع يقترح الباحث إعادة صياغة ودمج مادة تضاعف العقوبة على أعضاء وموظفي الهيئة حال ارتكابهم لأي جرم من الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون، من أجل أن تقوم الهيئة بعملها المنوط بها بفاعلية وشفافية أكثر؛ ما ينعكس إيجابياً على محاربة ظاهرة الفساد، التي لطالما أُرقت الشعب الليبي.

(1) نص م15 من القانون رقم (63) بشأن الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد: (إذا ارتكب العاملون بالهيئة أية جريمة من الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون تضاعف في حقهم العقوبات المقررة للجريمة إلى ضعفها مع الحرمان من الحقوق المدنية حرماناً دائماً).

## المبحث الثاني

### الآليات الدولية لمكافحة الفساد

تضافرت جهود الأمم والدول على مكافحة ظاهرة الفساد؛ بحسبان أنها ظاهرة دولية عابرة للحدود وتقوض جهود الأمم المتحدة في الرفع من مستويات الدول المتخلفة، وقد اثمرت هذه الجهود على وجود عديد المنظمات، والهيئات، وعُقدت بشأنها المؤتمرات الدولية، وفي هذا السياق سيتم الاكتفاء باليتين لمكافحة ظاهرة الفساد على الصعيد الدولي الأولى تتمثل: في المنظمة الدولية للشفافية ومكافحة الفساد (المطلب الأول)، في حين تتمثل الآلية الأخرى في: الاتفاقية الدولية لمكافحة الفساد (المطلب الثاني).

### المطلب الأول

#### المنظمة الدولية للشفافية ومكافحة الفساد

بادئ ذي بدء يجدر التعريف بهذه المنظمة الدولية وأهدافها (أولاً)؛ ثم التطرق لاختصاصاتها (ثانياً)، وختاماً بأساليب عمل المنظمة في إطار سعيها الحثيث لمكافحة ظاهرة الفساد، التي تُوَرِّق وتقوض جهود الدول في سعيها لإحداث التنمية المستدامة لشعوبها (ثالثاً).

أولاً- التعريف بالمنظمة الدولية للشفافية ومكافحة الفساد: (TIO) تعد المنظمة الدولية للشفافية ومكافحة الفساد من أهم الأزرع والآليات الدولية لمكافحة الفساد موقد قام بتأسيسها "بيتر آيجن" "Peter Eigen" المدير السابق للبنك الدولي، ولها فروع في أكثر من 100 دولة، وتعد برلين المقر الرئيس لهذه المنظمة المتخصصة في مجال مكافحة الفساد على الصعيد الدولي، وتأسست في العام 1993م، وتسعى المنظمة حثيثاً من أجل القضاء على الفساد والتقليل من حجمه وآثاره على المستويين الحكومي والخاص؛ وذلك من خلال مؤشرات الفساد والتقارير السنوية التي تصدرها كل عام بدءاً من عام 2001م، والتي تبين من خلالها حجم الفساد المستشري في هذه الدولة، أو تلك، وهذا يجعل الدول تتبنى سياسات وإجراءات تحاول من خلالها تقليل حجم الفساد؛ لأن ذلك سيسبب حرجاً للدول على الصعيد الدولي، كما أنه سيحرمها من الاستفادة من بعض الفرص المتاحة دولياً أهمها حرمانها من الحصول على القروض من البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، كما سيحرمها من عضوية بعض المنظمات الدولية، أو بعض الهيئات التابعة لها، ومن هنا يتراءى بجلاء مدى أهمية المنظمة الدولية للشفافية في مكافحة ظاهرة الفساد على الصعيد الدولي، وهي في سبيل ذلك تسعى على وجه الخصوص لتحقيق الأهداف التالية:

1- جمع وتحليل ونشر المعلومات لزيادة الوعي حيال أثر الفساد السياسي، والإداري على التنمية البشرية ودورها في ازدياد حالات الفقر وتعميق الهوة الاجتماعية مما يسهم بصورة، أو بأخرى في انتشار الجريمة المنظمة والعبارة للحدود.

2- بناء التحالفات الواسعة بين المتضررين من الفساد من منظمات المجتمع المدني ورجال الأعمال والمستثمرين.

3- إنشاء فروع وطنية تطوعية في كل دولة يُتاح لها ممارسة مثل تلك النشاطات، والمساهمة في تنظيم ودعم هذه الفروع لتنفيذ مهامها الملقاة على عاتقها في مكافحة الفساد والتقليل من حالاته.

ثانياً- اختصاصات المنظمة الدولية للشفافية ومكافحة الفساد: إن الاختصاص الأصيل والجوهري لمنظمة الشفافية الدولية يتمحور حول مكافحة ظاهرة الفساد ومحاربتها على الصعيد الدولي، وفي إطار كل دولة على حدة من خلال بيان حجم الفساد المستشري بها، ولكي تتجح في مسعاها هذا اعتمدت المنظمة الدولية للشفافية ومكافحة الفساد على تمويل نشاطاتها المختلفة من خلال التبرعات التي تقدمها المنظمات الحكومية، وغير الحكومية والشركات العالمية الكبرى، وهذا يمنح المنظمة قوة وفاعلية أكثر من حيث المصدقية، والشفافية التي ستحظى بها أعمالها بحيث لا تكون رهينة لسياسات وإملاءات الدول الممولة لها، والمنظمة الدولية في ممارستها لاختصاصاتها تعتمد على مبادئ إرشادية، والتي من أهمها:<sup>1</sup> إدراك أن مخاطر الفساد تتعدى حدود الحالات الفردية؛ ولهذا هناك مسؤولية مشتركة وعامة لمكافحة الفساد واعتبار جهود مكافحة الفساد جهوداً دولية تتجاوز الجهود الفردية لكل دولة على حدة، وإيلاء مبادئ مكافحة الفساد أهمية خاصة، والتي يمكن حصرها في: المشاركة، اللامركزية، التنوع، المساءلة، والشفافية على المستوى المحلي، وإدراك أن هناك أسباباً عملية قوية وأخرى أخلاقية لتفشي ظاهرة الفساد.

ثالثاً- أساليب عمل المنظمة: تؤدي منظمة الشفافية عملها بطرق وأساليب مختلفة، وهنا لن يتم التطرق لهذه الأساليب بشكل مفصل؛ لأن المقام لا ينصب على بحث منظمة الشفافية الدولية بشكل مفصل الا بالقدر اللازم لبيان دورها في مكافحة الفساد؛ باعتبارها من أهم الآليات الدولية لمكافحة ظاهرة الفساد؛ وعلى هذا النحو يمكن الإشارة لأهم الأساليب التي تلجأ لها منظمة الشفافية الدولية على النحو المبين أدناه:

(1) أ.د. سوزي عدلي ناشد، دور منظمة الشفافية الدولية في مكافحة الفساد وآثاره الاقتصادية، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، المجلد 30، العدد 2، 2018م، ص 155.



- 1- **مؤشر مدركات الفساد:** يعتبر من المؤشرات المهمة الصادرة عن المنظمة، وصدر لأول مرة عام 1995م، وهو يصدر سنوياً ويركز بشكل عام على الفساد في القطاع الحكومي، وهو يجمع بين المسوحات والتقييمات، والتي يتم جمعها من المؤسسات المستقلة، وبعدها يتم تقييم الدولة وفقاً لهذا المؤشر حيث تكون درجة (100) أكثر نزاهة، ودرجة (صفر) أكثر فساداً، وأهم المجالات التي يغطيها مؤشر مدركات الفساد على سبيل المثال لا الحصر: الرشوة، واختلاس المال العام، وانتشار ظاهرة المسؤولين الذين يستغلون الوظيفة العامة لتحقيق مكاسب آنية وشخصية في ظل ظاهرة الإفلات من العقاب، ومدى قدرة الحكومات على التقليل من حجم الفساد وفرض تدابير فعالة لتكريس مبدأ النزاهة في القطاع الحكومي، والتهرب الضريبي، وغسل الأموال.
- 2- **مؤشر دافعي الرشوة:** يعتبر هذا المؤشر غير سنوي إذ صدر لأول مرة في عام 1999م وهو تصنيف لأبرز الدول المصدرة بناءً على احتمال خضوع شركاتها في الخارج لعملية الرشوة، وما ينجم عنه من فساد في دول المورد.
- 3- **تقرير الفساد العالمي:** ويعتبر من أهم الأساليب التي تمارس بها منظمة الشفافية أعمالها، وقد صدر لأول مرة في العام 2001م، ولكنه احتجب عن الصدور في أعوام (2002، 2010، 2012)، ويعرض هذا التقرير تفاصيل قضايا الفساد أو مجال محدد، أو لقضية من قضايا الحكم الرشيد، ويغطي التقرير فترة اثنا عشر ابتداءً من شهر يوليو إلى غاية شهر يونيو من العام الذي يليه، ويقدم التقرير بحثاً وتحليلاً متخصصين، كما يوفر دراسات حول حالات معينة، وهو يجمع بين الأبحاث الأكاديمية، والدراسات العملية الميدانية، والتقرير موجه لمجموعة واسعة من القراء من بينهم واضعو السياسات والصحفيون، والأساتذة والطلاب والجمهور العام.
- 4- **تقرير تقييم نظام النزاهة الوطني:** هو عبارة سلسلة من الدراسات التي تتم داخل إطار الدولة، يشمل تقييماً نوعياً لنقاط الضعف في أهم المؤسسات للمساعدة على قيام الحكم الرشيد ومنع انتشار الفساد في البلدان محل التقييم، ويهدف إلى تقييم نظام النزاهة الوطني.<sup>(1)</sup>
- 5- **مقياس الفساد العالمي:** هو عبارة عن آراء الأفراد في مختلف الدول، حيث يقيس مدركات وحجم الفساد المستشري، من خلال استطلاع آرائهم ومدى جدية حكوماتهم في مكافحته؛ وعليه يعتبر مقياس الفساد العالمي بمثابة استطلاع للرأي العام، وليس تقريراً مؤسسياً قائماً على عمل الخبراء.

(1) د. مداحي عثمان، دراسة وصفية تحليلية لمؤشرات منظمة الشفافية الدولية (مع الإشارة لحالة الجزائر)، مجلة البشائر الاقتصادية المجلد الخامس، العدد2، شهر أغسطس 2019م، ص717.

## المطلب الثاني

### اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد

تعتبر اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، والتي عرضت للتوقيع عليها في مدينة "ميريدا" المكسيكية في 10/12/2003م، ودخلت حيز النفاذ في 14/12/2005م، من أهم الأدوات، والآليات التي تعتمد عليها الأمم المتحدة لمكافحة ظاهرة الفساد؛ وعلى هذا سيتم التطرق للالتزامات المفروضة على الدول وفقاً لأحكام هذه الاتفاقية بشيء من الإيجاز؛ من حيث بيان المبادئ الملزمة المنصوص عليها (أولاً)، تدابير المنع التي أشارت إليها الاتفاقية (ثانياً)، الالتزام بالتجريم المنصوص عليه في الاتفاقية (ثالثاً) الالتزام بالتعاون وفقاً للاتفاقية (رابعاً) والرقابة على تنفيذ أحكام الاتفاقية (خامساً).

أولاً-المبادئ الملزمة التي تقوم عليها: من المعلوم أن هذه الاتفاقية المهمة في صرح البيان القانوني الدولي، قد جاءت تنوياً للجهود الدولية الرامية لمكافحة ظاهرة الفساد، وتقليل حجمه على المستوى الدولي؛ وبالتالي التخفيف من حدة آثاره لاسيما على الدول الفقيرة، والمتخلفة، التي ينخر الفساد معظم هياكلها، ومؤسساتها الحكومية، وغير الحكومية؛ ولكي تكون للاتفاقية الدولية لمكافحة الفساد فاعلية، وتأثير أكبر في تقليل حالات الفساد ومحاوله منعه؛ فإنها احتوت على جملة من المبادئ تكون بمثابة التزام قانوني دولي على عاتق الدول المصدقة على هذه الاتفاقية من هذه المبادئ:

1- إلزامية الاتفاقية، يعني في حال انتهاك بنود الاتفاقية من أي دولة، ستقوم المسؤولية الدولية على عاتقها.

2- التطبيق الفعلي للاتفاقية يكون من خلال إقرار جملة من الإجراءات القانونية، والإدارية.

3- إن التطبيق الفعلي للاتفاقية لا يتعارض ومفهوم السيادة، الذي يظل موضع احترام في جميع الأوقات، وعلى هذا فإن الاختصاص الأصيل يكون للقضاء الوطني في كافة إجراءات التحقيق، والملاحقة القانونية، إلا في إطار اتفاقيات التعاون القضائي الدولي، أو في حال عجز القضاء الوطني في الفصل في القضايا المتعلقة بالفساد؛ خصوصاً القضايا التي لها تأثيرات، وانعكاسات، تتجاوز الحدود الوطنية للدولة.

ثانياً- تدابير المنع التي نصت عليها الاتفاقية: الشيء المميز في هذه الاتفاقية، والذي يعزز ويعاضد الجهود الرامية لمكافحة ظاهرة الفساد، احتوائها على جملة من التدابير الوقائية لمكافحة ظاهرة الفساد ووأدها في مهدها، ولا شك أن الوقاية خير من العلاج، وقد وردت هذه التدابير لتطبق في القطاعين العام والخاص، وهذه إضافة هامة تميزها عن الاتفاقيات الإقليمية والتشريعات المحلية للدول، والتي تقصر ذلك

على القطاع العام دون الخاص، وقد وردت هذه التدابير في الفصل الثاني بعنوان التدابير الوقائية، ومن هذه التدابير التي تطرقت لها الاتفاقية، ما ورد في م5 والمتعلقة بوضع سياسات وقائية لمكافحة ومنع الفساد، فلو اجتزأنا ف2 من م5 لوجدناها مؤكدة لذلك؛ حيث تنص: (تقوم كل دولة طرف وفقاً للمبادئ الأساسية لنظامها القانوني، بوضع، أو تنفيذ، أو ترسيخ سياسات فعالة ومنسقة لمكافحة الفساد، تعزز مشاركة المجتمع، وتجسد مبادئ سيادة القانون وحسن إدارة الشؤون والممتلكات العمومية، والنزاهة، والشفافية، والمساءلة)، ومن المواد المهمة التي احتوت على تدابير عملية فعالة نص م6 التي نصت على إلزام كل الدول بإنشاء هيئة لمكافحة الفساد، ونص ف1 من م6 يجري هكذا: (تكفل كل دولة طرف وفقاً لنظامها القانوني، وجود هيئة أو هيئات، حسب الاقتضاء، تتولى منع الفساد...)، ولا شك أن وجود هيئة متخصصة في مكافحة الفساد، وتتمتع باستقلالية ذمتها المالية، والإدارية مع حسن اختيار كادرها البشري، سيكون له أثر إيجابي في مكافحة ظاهرة الفساد؛ لكن الأمر يظل رهين بتحقيق ما سبق ذكره والمناخ الذي تعمل في ظلّه، ومن التدابير المهمة التي أتت على ذكرها الاتفاقية عدم استخدام الحصانة كعائق في وجه المساءلة، والجرائم المتعلقة بالفساد، وحماية المبلغين عن جرائم الفساد، ويرى الباحث أن: (ضمان السرية التامة للأشخاص المبلغين عن الفساد سيكون له دور كبير في فضح، وكشف مزيد من قضايا الفساد، مع مراعاة الشكاوى الكيدية والتبليغات الكاذبة، وفضح أصحابها لضمان مصداقية انجع لقضايا الفساد)، وحماية الشهود، والخبراء، والضحايا، وإطالة مدد التقادم في رفع القضايا المتعلقة بالفساد، ومصادرة الأموال المتحصل عليها من الفساد، أو المستخدمة في ارتكاب جرائم الفساد، وحرمان المدانين في قضايا فساد من تولي المناصب العامة، ومراعاة خطورة جرائم الفساد عند الأخذ بالعفو الخاص، ومن التدابير التي حثت الاتفاقية الدولية على الأخذ بها ما يتعلق بالمراجعة المستمرة للقوانين، والنظم الإدارية المتعلقة بمكافحة ومجابهة ظاهرة الفساد، وضمان عنصر الكفاءة، والشفافية عند تولي الوظائف العامة، كذلك وضع مدونات قواعد سلوك الموظفين العموميين، وتعزيز وترسيخ مبدأ الشفافية، والمساءلة في إدارة الأموال العامة، وتعريف الأفراد وتوعيتهم بأهمية وضرورة هيئات مكافحة الفساد، وتبادل المعلومات بين الدول والتي تؤدي إلى تعرية مواطن الفساد، وكشف النقاب عن هذه الآفة الخطيرة، وإدماج الأفراد ومؤسسات المجتمع المدني وعقد شراكات معها لمكافحة هذه الظاهرة، وتدعيم نزاهة وحياد واستقلالية القضاء؛ باعتباره أحد أهم الأقطاب وأنجعها في مكافحة ظاهرة الفساد، تقريباً هذه أهم السياسات، والتدابير، التي أوجبت الاتفاقية على الدول الأطراف تبنيها، واتخاذ ما يلزم من أجل وجودها على أرض الواقع في سبيل مكافحة ظاهرة الفساد، حتى لا تظل حبيسة النصوص فاقدة الفاعلية والمصداقية، وفي

تقدير الباحث أن ذلك يتوقف على درجة التعاطي مع هذه الاتفاقية بين هذه الدولة وتلك، وكله يركز على مدى قرب، أو بعد الدولة عن دولة القانون والمؤسسات، ونظم الرقابة الفاعلة، والشفافية، والحريات العامة، والمشاركة في إدارة الشأن العام.

### ثالثاً- الالتزام بالتجريم وفقاً لأحكام هذه الاتفاقية:

قبل الخوض في الجرائم المنصوص عليها في هذه الاتفاقية، يُستحسن طرح السؤال الآتي: هل ما نصت عليه الاتفاقية الدولية لمكافحة الفساد من جرائم جاء على سبيل الحصر، أم على سبيل المثال؟ للإجابة على السؤال السابق يمكن القول: إن المتفحص في نصوص وبنود الاتفاقية المتعلقة بالتجريم والعقاب أنها قد غطت كل، أو أغلب الجرائم المتعلقة بالفساد، وعلى هذا النحو فإن كل الجرائم التي تلامس الفساد، أو التي تكون سبباً في استفحال، وانتشار ظاهرة الفساد ستقع تحت طائلة هذه الاتفاقية، إلا أن الملاحظ على هذه الاتفاقية استخدامها الصياغة الإلزامية لبعض الجرائم من خلال اعتماد عبارة (تعتمد الدول) ومن هذه الجرائم: الرشوة، وغسل العائدات الإجرامية، واختلاس الممتلكات العامة، وهو ما يمكن وصفه ب(التجريم الإلزامي)، في حين استخدم صائغو هذه الاتفاقية صياغة أقل إلزامية، أو يمكن القول: بأنها غير ملزمة لجرائم أخرى؛ حيث أعطت للدول الأطراف في هذه الاتفاقية سلطة تقديرية من خلال استخدام عبارة (تنظر الدول)، من هذه الجرائم المتاجرة في النفوذ، وإساءة استعمال الوظيفة، والاثراء غير المشروع، والرشوة في القطاع الخاص، وعلى ذكر جريمة الرشوة في القطاع الخاص، يلاحظ أن الاتفاقية الدولية تفوقت على عديد التشريعات الوطنية ومنها التشريع الليبي؛ حيث لم يجرم الرشوة إلا في القطاع العام عكس الاتفاقية التي جرّمت الرشوة في القطاعين العام، والخاص مع مراعاة الصياغة الإلزامية فيما يتعلق بالرشوة في القطاع العام التي استخدمت فيها الاتفاقية عبارة (تعتمد لدول)، في حين تم استخدام صياغة غير ملزمة؛ حيث ورد في الاتفاقية عبارة (تنظر الدول)؛ ولكن يجب التفطن لنقطة غاية في الأهمية وهي أنه حتى مع استخدام الصياغة الإلزامية لبعض الجرائم المذكورة آنفاً، يلاحظ أن صائغي الاتفاقية استخدموا بعض المصطلحات، والتي تفيد أنها تمنح السلطة التقديرية للدول في التطبيق؛ فعلى سبيل المثال تم صياغة هذه الجملة: (تعتمد الدول الأطراف ما قد يلزم من تدابير تشريعية) في صدر كل المواد المتعلقة بالتجريم الإلزامي، وهذا ما يدفع في الاتجاه القائل بعدم وجود التزام تجريمي بشكل مطلق مفروض على الدول، ويظل الأمر خاضعاً للسلطة التقديرية للدول، ويقع ضمن النطاق المحفوظ المعترف به للدول؛ مع مراعاة مبدأ حسن النية في تنفيذ الالتزامات الدولية، ودون الاسهاب أكثر يمكن الإشارة لبعض الجرائم التي نصت عليها الاتفاقية، فقد ورد في صحيح م15 ما نصه: (رشوة الموظفين العموميين

الوطنيين، تعتمد كل دولة طرف ما يلزم من تدابير تشريعية، وتدابير أخرى لتجريم الأفعال الآتية عندما ترتكب عمداً: أ- وعد موظف عمومي بمزية غير مستحقة، أو عرضها عليه، أو منحه إياها، بشكل مباشر، أو غير مباشر، سواء لصالح الموظف، أو شخص، أو كيان آخر؛ لكي يقوم ذلك الموظف بفعل ما، أو يتمتع عن القيام بفعل ما لدى أداء واجباته الرسمية ب- التماس موظف عمومي، أو قبوله بشكل مباشر، أو غير مباشر بمزية غير مستحقة، سواء لصالح الموظف نفسه، أو لصالح شخص أو كيان آخر، لكي يقوم ذلك الموظف بفعل ما، أو يتمتع عن القيام بفعل ما لدى أداء واجباته الرسمية، (في حين نصت في م16 على: (رشوة الموظفين الدوليين العموميين الأجانب وموظفي المؤسسات الدولية العمومية، أ- تعتمد كل دولة طرف ما قد يلزم من تدابير تشريعية وتدابير أخرى لتجريم القيام عمداً بوعده موظف عمومي أجنبي، أو موظف مؤسسة دولية عمومية بمزية غير مستحقة، أو عرضها عليه أو منحها إياها، بشكل مباشر أو غير مباشر، سواء لصالح الموظف نفسه، أو شخص، أو كيان آخر لكي يقوم ذلك الموظف بفعل ما، أو يتمتع عن القيام بفعل ما لدى أداء واجباته الرسمية، من أجل الحصول على منفعة تجارية، أو أي مزية غير مستحقة أخرى، أو الاحتفاظ بها فيما يتعلق بتصريف الاعمال التجارية الدولية. ب- تتظر كل دولة طرف في اعتماد ما قد يلزم من تدابير تشريعية أخرى لتجريم قيام موظف عمومي، أو أجنبي، أو موظف في مؤسسة دولية عمومية عمداً بشكل مباشر، أو غير مباشر بالتماس، أو قبول مزية غير مستحقة، سواء لصالح الموظف نفسه، أو شخص، أو كيان آخر؛ لكي يقوم ذلك الموظف بفعل ما، أو يتمتع عن القيام بفعل ما لدى أداء واجباته الرسمية)، وباستقراء هاتين المادتين ووضعهما تحت مجهر البحث العلمي، يتراءى بجلاء طول فقراتها وتكرارها لنفس الجمل ما يعني حشواً زائداً في الاتفاقية، كان حرياً على صائغي نصوص الاتفاقية تفاديه؛ ولهذا يقترح الباحث دمج المادتين معاً لوحدة الموضوع وهو تجريم الرشوة سواءً على المستوى الوطني، أو الدولي بحيث يصبح النص: (رشوة الموظفين الوطنيين والدوليين العموميين، تتخذ الدول الأطراف التدابير القانونية اللازمة لتجريم كل من ارتكب عمداً فعل، أو امتناع عن فعل، سواءً بطريق مباشر، أو غير مباشر مقابل وعد، أو مزية غير مستحقة أثناء قيامه بواجباته الرسمية)، وهنا لا يمكن متابعة الفضول العلمي في تحليل ودراسة نصوص الاتفاقية المتعلقة بالتجريم؛ لأن ذلك يتطلب دراسة متخصصة، والمقام هنا تناول الاتفاقية الدولية؛ باعتبارها من أهم الآليات الدولية لمكافحة الفساد؛ وقد تمت الإشارة لجريمة الرشوة كنموذج في سبيل تطوير الاتفاقية الدولية؛ لكي تكتسب نجاعة وفاعلية أكثر في مكافحة ظاهرة الفساد؛ ولهذا سيتم الاكتفاء بذكر الجرائم المتعلقة بالفساد حسب نصوص هذه الاتفاقية دون التعليق عليها، ومن هذه الجرائم التي نصت عليها الاتفاقية ما ورد في م17

اختلاس الممتلكات، أو تبديدها، أو تسريبها، بأي شكل من قبل موظف عمومي، وجريمة المتاجرة بالنقود م18، وجريمة إساءة استغلال الوظائف العامة م19، وجريمة اختلاس الممتلكات في القطاع الخاص م22، وجريمة غسل العائدات الاجرامية م23، وجريمة الاخفاء م24، وجريمة إعاقة سير العدالة م25، وجريمة المشاركة والشروع في أي من الجرائم المذكورة أعلاه م27، وهكذا يتضح الدور المميز لهذه الاتفاقية؛ باعتبارها من أهم الآليات الدولية في مكافحة ظاهرة الفساد من خلال ذكرها للجرائم المتعلقة بالفساد على نحو تفصيلي وإن كانت بعض موادها تحتاج إلى مراجعة وإعادة صياغة بما يتماشى مع التطور الهائل الذي يشهده العالم كل يوم، ومن المعلوم أن ظاهرة الفساد متطورة؛ بل ومتجددة ما يستدعي بين الفينة، والأخرى اجراء مراجعة شاملة، وكاملة لنصوص الاتفاقية، لا سيما أنها قد مضى عليها عقدان من الزمن.

**رابعاً- الالتزام بالتعاون:**

ألزمت الاتفاقية الدول الأطراف على التعاون فيما بينها في القضايا المتعلقة بالفساد؛ ولكن الملاحظ من خلال نصوص الاتفاقية أن هذا الالتزام جاء متدرجاً بمعنى أن الاتفاقية ألزمت الدول بالتعاون في المسائل الجنائية في حين أعطت الدول سلطة تقديرية واسعة في التعاون إذا تعلق الأمر بالتحقيق، أو الاجراءات المدنية، والإدارية المتعلقة بقضايا الفساد، والباحث هنا لا يرى مبرراً لهذه التفرقة، وكان حرياً تعميم الحكم بالزام الدول بالتعاون في القضايا المتعلقة بالفساد بصرف النظر عن كونها ذات طبيعة جنائية، أو مدنية، أو إدارية.

#### **خامساً- الرقابة على تنفيذ أحكام الاتفاقية:**

هذا الالتزام تم صياغته من خلال م63 ف1 من الاتفاقية، والتي نصت على إنشاء مؤتمر الدول الأطراف والذي يهدف إلى تحسين قدرة الدول الأطراف وتعاونها على تحقيق الأهداف المبينة في الاتفاقية من أجل تنفيذها واستعراضها، ومن الصلاحيات المقررة لمؤتمر الدول الأطراف استعراض تنفيذ الاتفاقية من قبل الدول الأطراف وتقديم توصيات لتنفيذها، الملاحظ على هذا المؤتمر محدودية أثر الرقابة والتي لا تعدو تقديم توصيات؛ وبالتالي يعتقد الباحث وبقوة أنها رقابة غير فعالة؛ ما يحتم تعديل المادة المذكورة أعلاه من خلال نصها على تدابير رقابية الزامية تتجاوز مجرد إبداء التوصيات التي قد تلتزم بها الدول، أو قد لا تلتزم بها.

### **الخاتمة**

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين؛ ثم أما بعد: فمن خلال دراسة وتمحيص موضوع الفساد، وبيان الدور المهم لمكافحة ظاهرة الفساد على الصعيد الوطني،

والدولي من خلال تتبع الآليات المعتمدة في هذا الإطار، تكشف مجموعة من النتائج كما هي مبينة أدناه، وفي سبيل مكافحة هذه الظاهرة التي أرقّت المجتمع الدولي، والوطني على السواء، وقوّضت وفوّتت فرص التنمية المستدامة، تُوج هذا البحث ببعض التوصيات، والمقترحات:

### أولاً- النتائج:

1- الفساد ظاهرة عالمية، تتمدد وتتوسع بحسب قرب وبعد الدول من معايير الشفافية والمحاسبة، وتحقق دولة القانون والمؤسسات، ومدى فاعلية المؤسسات الرقابية فيها، وهل هي فاعلة وحقيقية، أو أنها صورية.

2- أسوأ أنواع الفساد هو الفساد السياسي؛ بل إنه رأس كل فساد، وتخرج من رحمه كل صور، وأنواع الفساد.

3- اتخذ الفساد في ليبيا طابعاً استثنائياً؛ بحيث أضحي منتشراً بشكل غير مسبوق؛ بل اتخذ صوراً مستحدثة كالفساد المركب، وشرعنة الفساد واعتباره هو الأصل من خلال سرقة ونهب المال العام بوسائل مختلفة أهمها وأخطرها على الإطلاق غسل الأموال، والاعتمادات الوهمية التي فتحت باب الفساد على مصراعيه.

4- تدبب أداء الأجهزة الرقابية الليبية بمختلف أنواعها بدرجات متفاوتة؛ متأثرة بإكراهات الواقع الليبي والانقسام السياسي، الذي خلّف انقسام مؤسساتي طال الأجهزة الرقابية المعنية بمكافحة الفساد؛ حيث انقسمت إلى مصرفين مركزيين، وديوانين للمحاسبة، وهيئتين للرقابة الإدارية، وهذا ألقى بظلاله القاتمة في مكافحة ظاهرة الفساد، والحد من تداعياتها.

5- تأخر المجتمع الدولي كثيراً في مكافحة هذه الظاهرة المستفحلة، وذلك من خلال إيجاد آلية متخصصة في مكافحة ومحاربة هذه الظاهرة؛ حيث لم تفر اتفاقية دولية جامعة، ومتخصصة لمكافحة ومجابهة الفساد إلا في العام 2003م.

6- على الرغم من قصر عمر الاتفاقية الدولية لمكافحة الفساد؛ فقد كان لها دور مميز في مكافحة الفساد من خلال تعدادها ونصها على أغلب الجرائم المتعلقة بالفساد، أضف لذلك حثها والزامها للدول الأطراف في الاتفاقية على إنشاء هيئات وطنية لمكافحة الفساد.

7- كان لمنظمة الشفافية الدولية؛ باعتبارها أحد أهم الآليات الدولية لمكافحة الفساد، دور هام وبارز في مكافحة الفساد من خلال التقارير السنوية التي تصدرها عن الدول، ومدى تفشي ظاهرة الفساد فيها، كذلك من خلال مؤشرات الفساد والرشوة، والتي كان لها دور في تقلص وانحسار الفساد بنسب متفاوتة بين الدول.

## ثانياً- التوصيات:

- 1- تكثيف الجهود من أجل مكافحة ظاهرة الفساد من خلال عقد الندوات، والمؤتمرات الدولية، والمحلية، واعداد الدراسات العامة والمتخصصة؛ بغية العمل على نشر ثقافة محاربة الفساد.
- 2- مراجعة التشريعات الليبية المتعلقة بالفساد وإعادة صياغتها؛ بما يحقق الردع العام، والخاص حيال ارتكاب الجرائم المرتبطة بالفساد.
- 3- الاستفادة من التجارب الدولية الرائدة في مكافحة الفساد، وإسقاطها على الحالة الليبية باعتماد آليات أكثر فاعلية وقدرة لمكافحة الفساد، من أهمها عقد شراكات، واتفاقيات مع الأمم المتحدة، والدول التي لها خبرة وتجارب ناجحة في مكافحة هذه الظاهرة؛ بما يحقق النفع والفائدة للدولة الليبية.
- 4- على هيئة مكافحة الفساد القيام بدورها حيال الفساد المالي المستشري في الدولة الليبية، واسترجاع الأموال الليبية المنهوبة في الداخل والخارج.
- 5- إضافة مادة للقانون رقم (11) لعام 2012م، بشأن الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد، تغلظ وتضاعف العقوبة لتثنيها على موظفي الهيئة حال ارتكابهم للجرائم المنصوص عليها في القانون السالف الذكر، مع حرمانهم من تولي أي مناصب قيادية مستقبلاً.

## قائمة بأهم المراجع

### أولاً- القرآن الكريم

### ثانياً- القواميس:

- 1- أبو هلال العسكري، الفروق في اللغة، تحقيق لجنة إحياء التراث العربي في دار الآفاق الجديدة، منشورات دار الآفاق الجديدة بيروت-لبنان، ط4، 1980م.
- 2- الطاهر أحمد الزاوي، مختار القاموس، الدار العربية للكتاب، 1392هـ-1983م.
- 3- زين العابدين محمد بن أبي بكر الرازي، مختار الصحاح، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1994م.

### ثالثاً-الكتب:

- 1- الفساد السياسي إعادة النظر في المفهوم، سلسلة دراسات وأبحاث-مجموعة باحثين-، معهد مواطن للديمقراطية وحقوق الإنسان، جامعة بيرزيت، 2021م.
- 2- أ.د. رفيق يونس المصري، الفساد لماذا لا نحاربه؟، دار المكتبي للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق-سوريا، ط1، 2012م.



- 3- أ.د. عبد الله محمد الجبوس، مكافحة الفساد من منظور إسلامي، قسم الدراسات والبحوث، الرياض- المملكة العربية السعودية، 2003م.
- 4- د. منصور ميلاد يونس، لا للفساد، دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع، ط1، 2015م.
- 5- عبد الرحمن الكواكبي، طبائع الاستبداد ومصارع الاستعباد، دار الحياة للنشر والتوزيع، ط1، 2015م.
- 6- أ. محمد جمعة عبدو، الفساد. أسبابه. ظواهره. آثاره، دار الكتب الوطنية -بنغازي-ليبيا، 2019م.
- 7- منذر الشاوي، دولة القانون، منشورات دار الذاكرة للنشر والتوزيع، ط1، بغداد-العراق، 2013م.
- 8- أ. د. مازن ليلو راضي، أ. حمزة حسن خضر الطائي، الفساد الإداري في الوظيفة العامة، مركز الكتاب الأكاديمي، ط1، 2015م.
- 9- د.وسيم أبوفاشة، في البحث عن مفهوم الفساد السياسي-أشكلة السياسي - political -problematization
- 10- كتاب ثقافة مكافحة الفساد، إصدارات الهيئة العامة لمكافحة الفساد دولة الكويت، بدون تاريخ.

#### رابعاً- الرسائل العلمية:

- 1- أ.د. مصطفى إبراهيم العربي خالد، السياسة الجنائية في مواجهة غسل الأموال في القانون الجنائي الليبي (دراسة مقارنة)، أطروحة دكتوراه، جامعة الإسكندرية -كلية الحقوق، العام الجامعي 2011م.
- 2- محمد حسن سعيد، وسائل القانون الدولي لمكافحة الفساد، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط - كلية الحقوق 2019م.
- 3- أ. عقيل بردي راضي القريشي، الفساد الإداري والمالي وأثره في اتخاذ القرار الاستراتيجي (دراسة تحليلية لآراء عينة من وزارة الداخلية العراقية)، رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد-جامعة كربلاء، 2020م.

#### خامساً-المجلات والبحوث العلمية:

- 1- أ.د. سوزي عدلي ناشد، دور منظمة الشفافية الدولية في مكافحة الفساد وآثاره الاقتصادية، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، المجلد 30، العدد2، 2018م.
- 2- د. شريهان ممدوح حسن أحمد، جهود مكافحة الفساد الإداري والمالي في المملكة العربية السعودية (دراسة مقارنة)، المجلة القانونية.
- 3- د. قاسم علوان سعيد، د. سهاد عادل أحمد، الفساد الإداري والمالي المفهوم -الأسباب-الآثار-وسائل مكافحة، مجلة الدراسات التاريخية والحضارية، المجلد6، العدد18، يناير 2014م.

- 4- د. مداحي عثمان، دراسة وصفية تحليلية لمؤشرات منظمة الشفافية الدولية (مع الإشارة لحالة الجزائر)، مجلة البشائر الاقتصادية المجلد الخامس، العدد2، شهر أغسطس، الجزائر، 2019م
- 5- أ.د. ساره بنت صالح عيادة الخمشي، أ.د. هيفاء بنت عبدالرحمن صالح بن شلهوب، مظاهر الفساد الأكاديمي في الجامعات والمؤشرات التخطيطية للحد منها، بحث مقدم لمركز أبحاث الخدمة الاجتماعية - جامعة الأميرة نورة بنت عبدالرحمن، المملكة العربية السعودية، 2016م.
- 6- د. محفوظ علي عمران التواتي، نطاق اختصاص هيئة الرقابة الإدارية بمكافحة الفساد في ليبيا (دراسة في القانون رقم20 لسنة 2013م وتعديلاته ولائحته التنفيذية)، بحث مقدم للمؤتمر العلمي الأول: مكافحة الفساد من المنظور التشريعي، الجامعة الاسمرية- كلية الشريعة والقانون، 18-19 سبتمبر 2021م.
- 7- تقرير التقييم المشترك، مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، الأردن، 19/05/2009م.

#### سادساً- التشريعات والقوانين:

- 1- قانون العقوبات الليبي الصادر في العام 1953م.
- 2- قانون الجرائم الاقتصادية رقم2 لعام 1979م.
- 3- القانون رقم(63) لعام 2012م بشأن الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد.
- 4- القانون رقم(11) لعام 2012م بشأن الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد.

#### سابعاً- الاتفاقيات الدولية:

اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد لعام 2003م.

#### ثامناً- شبكة المعلومات الدولية الانترنت:

- 1- شبكة المعلومات الدولية الانترنت [www.mosoah.com/references/dictionaries-and-encyclopedia-](http://www.mosoah.com/references/dictionaries-and-encyclopedia-)
- 2- Transparency International Organization موقع منظمة الشفافية الدولية على شبكة المعلومات الدولية الانترنت.
- 3- طه فارس، أسس مكافحة الفساد الإداري والمالي في ضوء السنة النبوية، [www.alukah.net](http://www.alukah.net)
- 4- صحيفة صدى الاقتصادية الالكترونية مقال منشور على شبة المعلومات الدولية الانترنت <https://www.sada.ly>
- 5- وكالة الأنباء الليبية (وال) على شبكة المعلومات الدولية الانترنت-[/https://lana.gov.ly](https://lana.gov.ly)